

جامعة آل البيت
معهد بيت الحكمة
قسم العلوم السياسية

أثر الأزمة السورية وانعكاسها على الأمن الوطني الأردني

٢٠١٨-٢٠١١

“The Impact of Syrian Crisis and Reflections on Jordanian National
security: ٢٠١١ – ٢٠١٨

أعداد الطالبة

عبير ناصر العظامات

إشراف

الأستاذ الدكتور صايل السرحان

مقدمة استكمالاً للحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية في معهد بيت الحكمة في جامعة آل البيت

العام الدراسي

٢٠٢٠/٢٠١٩م

تفويض

أنا الطالبة عبير ناصر فهد العظامات ؛ أفوض جامعة آل البيت ، بتزويد نسخ من رسالتي
للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبها

.....:التوقيع

.....:التاريخ

إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها

أنا الطالبة : عبيد ناصر فهد العظامات الرقم الجامعي : ١٦٢٠٦٠٠٠٤٤

التخصص : علوم سياسية الكلية : معهد بيت الحكمة

أعلن أنني ألتزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان :

أثر الأزمة السورية وانعكاسها على الأمن الوطني الأردني: ٢٠١١_٢٠١٨

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والاطاريح العلمية. كما أنني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستنلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، وتأسيساً على ما تقدم فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في النظام أو الاعتراض أو الطعن ، بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد .

توقيع الطالب التاريخ : ١٤ / ١٠ / ٢٠١٩

قرار لجنة المناقشة

أثر الأزمة السورية وانعكاسها على الأمن الوطني




الأردني: ٢٠١١_٢٠١٨

أعداد الطالبة

عبير ناصر العظامات

إشراف

الأستاذ الدكتور صايل فلاح السرحان

التوقيع	أعضاء لجنة المناقشة
	الأستاذ الدكتور صايل فلاح السرحان (مشرفاً ورئيساً)
	الأستاذ الدكتور علي عواد الشرعه (عضواً)
	الأستاذ الدكتور خالد العدوان (عضواً خارجياً)

قُدمت هذه الرسالة استكمالاً للمتطلبات المحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية جامعة آل البيت

معهد بيت الحكمة

نوقشت وأوصي بإجازتها بتاريخ ١٤ / ١٠ / ٢٠١٦ م.

د

الإهداء

إلى من علمني الصبر والنجاح.. إلى من كلفه الله بالهبة والوقار. إلى من أحمل اسمه
بكل افتخار
(والدي الحبيب)

إلى معنى الحب. إلى بسملة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي
(والدتي الحبيبة)

إلى رمز الوفاء والإخلاص. (زوجي)
إلى إخواني وأخواتي الذين لا تحلو الحياة إلا بوجودهم وجميع الأهل والأصدقاء

الباحثة
عبير ناصر العظامات

شكر وتقدير

الحمد لله والصلاة والسلام على رسوله الكريم وبعد ،أتوجه بالشكر الجزيل والامتنان إلى الأستاذ الدكتور صايل فلاح السرحان الذي اشرف على هذه الدراسة والذي لولا جهوده وتوجيهاته الثمينة لم أتمكن من إخراج هذه الرسالة إلى حيز الوجود كما أتوجه بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة على ما بذلوه من جهد في قراءة هذه الرسالة وأثرائها بلمساتهم القيمة جزاهم الله عني خير الجزاء كما اشكر كل أعضاء الهيئة التدريسية في معهد بيت الحكمة جامعة ال البيت الذين كان لهم الفضل بعد الله في إنارة طريق العلم أمام الطلبة.

الباحثة

عبير ناصر العظامات

قائمة المحتويات

ب	تفويض
ج	إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها
هـ	الإهداء
و	شكر وتقدير
ز	قائمة المحتويات
ط	الملخص
ي	Abstract
١	المقدمة
١	أولا : أهمية الدراسة
٢	ثانيا : أهداف الدراسة
٢	ثالثا : مشكلة الدراسة وأسئلتها
٢	رابعا : فروض الدراسة
٣	خامسا : حدود الدراسة
٣	سادسا : المتغيرات والمفاهيم الأساسية في الدراسة
٤	سابعا : منهجية الدراسة
٦	ثامنا : الدراسات السابقة
١٠	الفصل الأول الأمن الوطني للدولة أوقات الأزمات المحددات والتحديات الداخلية والخارجية (دراسة نظرية)
١٠	المقدمة:
١٠	المبحث الأول محددات الأمن الوطني داخليا وخارجيا وتحدياته
١٠	المطلب الأول المحددات الداخلية والخارجية للأمن الوطني
١٣	المطلب الثاني تحديات الأمن الوطني داخليا وخارجيا
٢١	المبحث الثاني الأزمات الدولية وانعكاساتها على أمن الدول
٢١	المطلب الأول طبيعة الأزمة وأسبابها
٢٥	المطلب الثاني إدارة الدول المتأثرة بالأزمة لانعكاساتها
٢٩	الفصل الثاني الأزمة السورية والأمن الوطني الأردني
٢٩	المبحث الأول تداعيات الأزمة السورية على الأمن الوطني
٣٠	المطلب الأول التداعيات السياسية والأمنية
٣٧	المطلب الثاني الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية

٤٤	المبحث الثاني التعامل الرسمي الأردني مع آثار الأزمة داخليا وخارجيا
٤٥	المطلب الأول إدارة الأردن للأزمة السورية داخليا
٤٨	المطلب الثاني التعامل مع الأزمة خارجيا
٥٢	المطلب الثالث محصلة الانعكاسات الأزمة السورية على الأردن
٥٥	الخاتمة
٥٦	المراجع
٥٦	أولا : المراجع العربية:
٦٠	ثانياً : المراجع الأجنبية:

أثر الأزمة السورية وانعكاسها على الأمن الوطني الأردني (٢٠١١-٢٠١٨)

إعداد الطالبة

عبير ناصر فهد العظامات

إشراف

الأستاذ الدكتور صايل السرحان

الملخص

هدفت هذه الدراسة الى بيان اثر الأزمة السورية وانعكاسها على الأمن الوطني الأردني ٢٠١١-٢٠١٨ ، وقد انطلقت من فرضية رئيسية مفادها أن هناك علاقة ارتباطية سلبية بين الأزمة السورية وبين الانعكاس على الأمن الوطني الأردني خلال فترة ٢٠١١-٢٠١٨ وقد استخدمت الباحثة منهج تحليل النظم ونظرية صنع القرار.

واعتمادا على موضوع البحث ،فإن هذه الدراسة تقوم على تساؤل رئيسي يشكل اشكالية هذه الدراسة وهو ما الاثر الذي أحدثته الازمة السورية على الامن الوطني الاردني ؟ وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج كان من أهمها : تشكل الازمة السورية تحدي حقيقا للأمن الوطني في كل ابعاده السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية ،كما ان اعداد اللاجئين ساهمت في ارتفاع نسبة السكان في الاردن .

The impact of the Syrian crisis and its impact on the Jordanian national security (٢٠١١-٢٠١٨)

Done by

Abeer Nasser Fahad Al - Admat

Supervisor

Prof. Sayel Sarhan

Abstract

This study aimed to demonstrate the impact of the Syrian crisis and its impact on the Jordanian national security ٢٠١١-٢٠١٨. .

Depending on the subject of the research, this study is based on a major question that poses the problem of this study, what impact did the Syrian crisis have on Jordanian national security?

This study has reached several results, the most important of which are: the Syrian crisis has a geographical location, which made the influx of Syrian refugees in large numbers to Jordan

المقدمة

يعتبر الأمن من أهم احتياجات أي دولة؛ لذا فإن أنجح الدول هي تلك التي تستطيع أن تحافظ على أمنها الداخلي والخارجي، عبر جيشها و أجهزتها الأمنية التي تؤدي الى تماسك شعبها وتحقيق هويته ووحدة الوطنية، وحماية حدودها ومن هنا فإن الدولة تخصص جزءا كبيرا من موازنتها لخدمة هذه الأجهزة والحفاظ عليها بشكل عام.

وعندما نتطرق لمفهوم الأمن، يجب الأخذ بعين الاعتبار أن الأمن في أي دولة يكون الأمن العام الشامل، السياسي والأمني والاقتصادي والاجتماعي والثقافي؛ لذلك فإن المشاكل المحيطة بأي دولة تجعلها في خطر قومي أمني، وهنا يكمن الدور الرئيسي للدولة، في كيفية الحفاظ على أمن شعوبها. في عام ٢٠١١ اندلعت الثورة السورية؛ مما تسبب في خروج آلاف اللاجئين من منازلهم إلى الدول المجاورة كالأردن ولبنان وتركيا، باحثين عن الأمن والسلم ولاشك إن الأردن يقوم عليه عبء كبير، ألا هو تحقيق الأمن والاستقرار الداخلي والخارجي، فهذه تحديات صعبة تواجه الحكومات الأردنية، ومن الملاحظ إن عدد اللاجئين السوريين في الأردن وصل قرابة مليون لاجئ على الأراضي الأردنية، وهذا اللجوء قد يترك أثراً وانعكاساً على الأمن الوطني الأردني، بكافة مجالاته، وعلى ضوء ذلك سوف نتطرق الدراسة إلى طبيعة الأثر للأزمة السورية، وما هو الانعكاس على مستوى الأمن العام للأردن، وما التحديات والصعوبات التي تواجه الأردن في حماية اللاجئين، وحماية المواطنين الأردنيين، ومعرفة طبيعة الدور السياسي في تحقيق سبل الأمن من قبل صانع القرار الأردني.

أولاً : أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة من ناحيتين:

(١) **الأهمية العلمية (النظرية)** : تكمن الأهمية العلمية لهذه الدراسة بأنها، ستحاول أن تفسر العلاقة بين الأزمة السورية كمتغير مستقل على الأمن القومي الوطني الأردني كمتغير تابع، وتزداد أهمية هذه الدراسة في كونها تجمع بين حقلين من حقول السياسة، وهما العلاقات الدولية، والنظم السياسية، إذ تركز الدراسة على بحث متغير دولي وأثره على متغير ذو علاقة بالنظم السياسية وهو أيضاً زاد من أهميتها العلمية حيث إن الأردن أكثر الدول تأثراً بالأزمة السورية وتداعياتها.

(٢) **الأهمية العملية**: تتمثل أهمية الدراسة بجانبها العملي، أنها تضع بين يدي صانع القرار أهم العناصر والمتغيرات الداخلية والخارجية، التي لها دور في الأزمة السورية على الأمن الوطني الأردني، لوضع خطط وسياسات لمواجهة التحديات والصعوبات التي تقف في وجه الأردن.

ثانياً :أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى العديد من الأهداف بحيث تركز هذه الأهداف على ما يلي:

- ١) التعرف على طبيعة الأزمة السورية.
- ٢) الكشف عن دور الأزمة السورية على الأمن الوطني الأردني في مستوياته المختلفة.
- ٣) التعرف على الخطط والسياسات المرسومة لمواجهة التحديات القائمة عن أثر الأزمة السورية.
- ٤) معرفة دور الحكومة الأردنية في مواجهة تحديات الأزمة السورية.

ثالثاً : مشكلة الدراسة وأسئلتها

هناك جدل واسع حول أسباب وعوامل اندلاع الأزمة السورية، كثورة، منهم من يرى إن أسباب الأزمة عدم توفر مستلزمات الحياة، وضمان حقوق الإنسان، مما أدى إلى تفاقم الأزمة وبالتالي عكس حالة جديدة على الأمن الوطني الأردني ، ووضعها أمام مزيد من التحديات مما اضطر اللاجئين بالنزوح نحو الأردن ،واستنادا على ما سبق تحاول الدراسة الإجابة على السؤال الرئيسي:

ما الأثر الذي أحدثته الأزمة السورية على الأمن الوطني الأردني؟

وينبثق عن هذا السؤال عدة تساؤلات :

- ١) ما أسباب الأزمة السورية؟
- ٢) ما الآثار المنعكسة على الأمن الأردني؟
- ٣) ما مدى تأثير الأزمة على الأمن السياسي والاجتماعي والاقتصادي والنفسي؟

رابعا : فروض الدراسة

يمكن صياغة الفرضية الرئيسية على الشكل التالي:

الفرضية الرئيسية : هناك علاقة ارتباطيه سلبية بين الأزمة السورية والتحديات على الأمن الوطني الأردني في مستوياته المتعددة خلال فترة (٢٠١١-٢٠١٨)

وينبثق عن الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية الآتية :

الفرضية الفرعية : هناك علاقة ارتباطيه سلبية بين الأزمة السورية والتحديات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الامن الوطني الأردني .

خامسا : حدود الدراسة

حدود زمنية : اقتصرت حدود الدراسة لتحديد الفترة الزمنية للدراسة من عام ٢٠١١-٢٠١٨، أما اختيار العام ٢٠١١ كبداية للفترة الزمنية التي تشكل بداية الأزمة السورية وانطلاقها، اختيار العام ٢٠١٨ كنهاية الفترة الزمنية للدراسة؛ لأنه التاريخ الذي يمكن التوقف عنده للحصول على المعلومات المتعلقة بالدراسة.

سادسا : المتغيرات والمفاهيم الأساسية في الدراسة

ويبرز في هذه الدراسة المتغيران التاليان:

(١) المتغير المستقل: الأزمة السورية

(٢) المتغير التابع: الأمن الوطني الأردني

وفيما يلي تعريفا اصطلاحيا وإجراءيا لكل من المتغيرين

أ. التعريف الاصطلاحي للأزمة السورية:

هي الأحداث التي بدأت شرارتها في مدينة درعا، حيث قام الأمن بأعتقال خمسة عشر طفلا إثر كتابتهم شعارات تنادي بالحرية على جدار مدرستهم بتاريخ ٢٦ شباط (فبراير) ٢٠١١ م، والإهانة التي تعرض لها اهاليهم، وخروج مظاهرات منددة لما حصل، ما لبثت أن امتدت لتشمل كافة المدن والقرى السورية (المصطفى، ٢٠١٢: ٤٠).

ب. التعريف الإجرائي للأزمة السورية :

التحول المفاجئ في أوضاع سوريا الذي بدأ في شهر آذار ٢٠١١ والذي كانت من نتائجه خلل في التوازن في المنطقة .

امكن صياغة المؤشرات التالية للازمة السورية

١.أمني - عسكري

٢.اقتصادي

٣.اجتماعي

٤.سياسي

٢. الأمن الوطني الأردني

أ. التعريف الاصطلاحي

هو قدرة الدولة الأردنية على رد أي عدوان قد تتعرض له من قبل دولة أخرى سواء باستخدام الدفاع العسكري أو أي أسلوب يساهم في المحافظة على تطبيق الأمن الخارجي للدولة دون وجود أية سيطرة أو سلطة من دولة أو جهة أخرى عليها.

ب. التعريف الإجرائي

أمكن صياغة المؤشرات التالية للامن الوطني الأردني

١. امني-عسكري

٢. اقتصادي

٣. اجتماعي

٤. سياسي

سابعاً : منهجية الدراسة

اعتماداً على موضوع الدراسة ومشكلتها فقد روعي استخدام المناهج الآتية:

(١) **منهج تحليل النظم** : يقوم هذا المنهج على اعتبار أن النظام هو وحدة التحليل، فالنظام هو مجموعة من العناصر أو الأجزاء، التي ترتبط فيما بينها وظيفياً بشكل منظم بما يتضمنه ذلك من تفاعل واعتماد متبادل على التغيير في عنصر أو جزء، مما يؤثر على حدود النظام السياسي "بقاء النظام" وبقاء النظام مرهون بقدرته على اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتوزيع موارد المجتمع بشكل يرضي المحكومين دون حدوث فوضى، والتكيف أي إعادة قدرة النظام على التأقلم والاستجابة للتغيرات الفعلية والمتوقعة في (السميرات ٢٠١١-٢٠١٧: ٩-١٠)

أصحاب المنهج ورواده ومفهومه: أسهم "ديفيد استون" في إيجاد هذا المنهج وتطويره، ويقوم مفهوم هذا المنهج في العلاقات الدولية على أن أي دولة عندما تريد أن تدير الدولة ككل، فإنها تعيش مع نظام سياسي له بيئتان بيئية داخلية وبيئية خارجية .

كيفية توظيف المنهج: نظراً لمشكلة الدراسة وأسئلتها، فإن هذا المنهج يساعد على إنجاز مواضيع الدراسة بناءً على تحليل البيانات والمعطيات والعوامل والمحددات المتوفرة، والتي تساعد في عملية الربط بين متغيرات البحث وتفاعلاته مع بعضها البعض، ومعرفة مدى أهميتها خلال فترة الدراسة.

المدخلات: الازمة واثرها

المخرجات: التحديات على الأمن الوطني

٢. نظرية صنع القرار :

تعرف عملية اتخاذ القرارات بأنها العملية التي ينتج عنها قرار محدد، من بين بدائل عدة يجري تعريفها اجتماعيا ، وذلك بهدف التوصل مستقبلا إلى وضع معين كما يتخيله واضعو القرارات .

مفهوم القرار :

على الرغم من اختلاف الآراء حول مفهوم كلمة القرار وتعريفها إلا أنه يمكن القول بصفة عامة بأن القرار هو قطع لعملية التفكير المستمر للموازنة والمواءمة بين آراء متباينة بالنسبة لموضوع معين، والوصول إلى رأي قاطع فيه . وقد اتفق في المجال السياسي والإداري على أن القرار هو الاختيار الواعي المدرك بين البدائل المتاحة في موقف معين ، بمعنى آخر إن القرار في معناه المبسط هو نتائج الاختيار الواعي من بين عدة بدائل متاحة أمام متخذ وصاحب القرار، وجميعها تتسم بعدم اليقين في نتائجها (المقلد، ١٩٨٢ : ١٢).

عملية صنع القرار :

يقصد بعملية صنع القرار التوصل إلى صيغة أو اختيار بديل من بدلين أو أكثر باعتبار أن البديل هو الأكثر قدرة على حل المشكلة أو المشاكل القائمة، بشكل يحقق لإحدى الدول الأهداف المطلوبة، لما يتمثل فيه من مواصفات تتناسب مع الإمكانيات المتاحة، أو بعبارة أخرى فإن صنع القرار يعني القدرة على اختيار سلوك معين من بين نوعين أو أكثر من البدائل السلوكية (السلمي، ١٩٧١ : ٢٦). يذكر مجدي حبيبي في تعريفه صنع القرار : "أنه وان كان الاختيار بين البدائل يبدو نهاية المطاف في صنع القرار ، إلا أن مفهوم القرار ليس مقتصرًا على الاختيار النهائي بل انه يرجع إلى الأنشطة التي تؤدي إلى هذا الاختيار (حبيب، ١٩٩٧ : ٢٨).

أما على بيومي فيعرفه: " بأنه الاختيار بين عدد الممكنات لأعلى أساس عملي مرتبط بظروف القائمة ونادرا ما يجد السياسي نفسه أمام وضع لا مجال له من الاختيار ، اذا حيانا لا تتوافر بدائل "بيومي، ٢٠٠٤" ، أما "كاظم هاشم نعمة " فيعرف عملية صنع القرار، بأنها موقف واعي لصاحب القرار يتأمل فيه ذهنيا في قرارات بديله أو خيارات في فكرة وإذا أخرجت القرارات من الوعي والفكر إلى حيز الفعل فعندئذ هي عمل أو إجراء أو فعل أو تنفيذ .

كيفية توظيف المنهج : تسهم مقومات هذا المنهج بشكل فعال في إمكانية الربط بين متغيرات الدراسة وتتبعها ، حيث سيساعد توظيف وفهم المحددات الجيوسياسية الجغرافية ، السكانية ،الاقتصادية المؤثرة على موقف الأردن من الأزمة السورية خلال فترة ٢٠١٢-٢٠١٥ .

ثامنا : الدراسات السابقة

أمكن الاطلاع على عدد من الدراسات السابقة وفيما يلي عرض لهذه الدراسات

(١) دراسة شفيق شقير (٢٠١٤)، موقف الأردن من الأزمة السورية: غموض بناء أم

تناقض؟ مركز الجزيرة للدراسات .

لم يعبر الأردن عن مصالحه في موقف واضح ونهائي من الأزمة السورية ، لكنه كرر مخاوفه بطرق شتى ،وبما يعكس المحيط القلق الذي يعيش فيه ،حرب في سورية وفوضى في العراق ، ومسار غامض لعملية السلام يخشى أن يدفع ثمنها دون أن يدرك مالها ، ودور يجب أن يؤديه للسعودية أو للخليج باعتباره صلة الوصل الطبيعية الموثوقة بين الشام والخليج، لا سيما إن مسؤولياته كانت قد تضاعفت مع انطلاق الربيع العربي ،وبالذات من دول عربية موالية للغرب ، حيث سقط في مستهله نظام الرئيس زين العابدين بن علي في تونس والرئيس حسني مبارك في مصر، ومضى قطار المطالبة بالتغيير ليشمل دولا عربية أخرى من المحورين الرئيسيين في المنطقة ، أي : "محور الاعتدال" و"محور الممانعة" ولتتغير موازين المصالح ومصادر الخطر، مما دفع الأردن ، وهو أحد أهم نماذج "محور الاعتدال" ، للتعاطي بحذر شديد مع ما يجري في سوريا تماما كحذرة في التعامل مع ما يجري على أرضه من "حراك" ، لا سيما وإن هذا الأخير أي الحراك الأردني كان قد بدأ أو أخذ يتعاظم بدفع مما يحدث في الإقليم برغم كل مبرراته المحلية .

(٢) دراسة خالد الوزني (٢٠١٢) ، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لأزمة اللاجئين السوريين على الاقتصاد الأردني .

دراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية لأزمة نزوح السوريين على الاقتصاد الوطني، فيها تقدير الأثر المالي الإجمالي لنزوح اللاجئين السوريين على الاقتصاد الوطني خلال العامين ٢٠١١-٢٠١٢ بنحو ٥٩٠.١٠٠.٠٠٠ مليون دينار أردني، وتشكل نحو ٣% من الناتج الإجمالي للمملكة ، وإن الكلف الإجمالية تتوزع على مستويين الأول هو القطاعات والثاني المستوى الكلي للاقتصاد، وانعكاس ذلك على المديونية والمستوردات إضافة إلى تأثير تواجدهم على سوق العمل ، وقد تبين أن عدد النازحين السوريين حوالي ٢٢٠ ألف سوري تركز ٢٠% منهم في المخيمات المعتمدة في حين أن هناك ما يقرب من ٨٠% منهم يتوزعون على محافظات ومدن المملكة، الأمر الذي شكل ضغطا ديموغرافيا مفاجئا أدى إلى نمو سكاني مفاجئ نسبة ٣% من عدد السكان ، وإن كلفة استضافة اللاجئ الواحد تصل حوالي ٢٥٠٠ دينار سنويا وإن تكلفة اللاجئين خلال العام ٢٠١٢ بلغت ٩٠٢.٤٤٩ مليون دينار ،فيما قدرت الكلفة خلال العام ٢٠١١ بحوالي ١٤٠.٢٨ مليون دينار .وقد استمر الدور الإنساني الذي قدمه الأردن على مر العقود السابقة في احتضانها للاجئين بدءا من نزوح الفلسطينيين ، مرورا باستقبال الأشقاء العراقيين ، وأخيرا استقبال اللاجئين السوريين بسبب الاضطرابات التي تشهدها سورية . وأظهرت الدراسة أن النمو السكاني الطارئ تسبب بضغط على البنية التحتية ، والمرافق العامة ، خاصة في قطاع التعليم ، والنقل ، والطاقة ، والمياه وغيرها . حيث قدرت كلف القطاع الصناعي نحو ١٦٣.٩ مليون

أنفقت على التعليم والصحة والطاقة والحماية والأمن والبنية التحتية والمياه. وإن استضافة الأخوة السوريين تمت رغم الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعاني منها المملكة، وإن الأردن لم يتخلى عن دوره الإنساني، الذي يتحملة تأكيداً لالتزامه بالعمل العربي المشترك، ضمن الإطار العربي والأخلاقي والاجتماعي .

٣) دراسة خالد الوزني، (٢٠١٤) ، بعنوان : (الآثار الاقتصادية والاجتماعية لأزمة اللاجئين السوريين على الاقتصاد الأردني والمجتمعات المستضيفة).

استعرضت الدراسة آثار الوجود السوري على الأراضي الأردنية، بصيغتي اللجوء والإقامة الاختيارية ، وخلصت الدراسة الى أن الأعباء والكلف المادية وغير المادية التي تمخضت عن هذه الأزمة تنقل كاهل الاقتصاد الأردني أنيا ومستقبليا .

٤) دراسة دعاء الحسيني وآخرون (٢٠١٣) اتجاه التفاعلات الدولية والإقليمية في الأزمة السورية "مجلة السياسة الدولية العدد ١٩٤ .

تناولت الدراسة الترابط العضوي بين البيئة الداخلية لمنطقة الثورات العربية والبيئة الخارجية للقوى المتفاعلة مع قضايا (الربيع العربي) ، كما تناولت الدراسة المواقف الإقليمية والدولية تجاه الأزمة ،من خلال عرض مواقف الدول الكبرى الإقليمية وما تحتويه من استقطابات وتضارب في المصالح ،حيث تشابه الموقف الفرنسي الخليجي الأمريكي في مواجهة الموقف الروسي الصيني ، وتناولت تداعيات الأزمة السورية وانعكاساتها على البيئة الداخلية والإقليمية والدولية، ودخول حسابات المصالح في الأزمة ، وفي النهاية تناولت مبررات دعم الأطراف المتنافر للأزمة السورية.

٥) دراسة نيروز ساتيك وخالد وليد محمود (٢٠١٣) الأزمة السورية قراءة في مواقف الدول العربية المجاورة "المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات .

تناولت الدراسة محددات الموقف اللبناني (الحكومي والشعبي) من الثورة السورية ، والارتباطات المحلية بالمحاور الإقليمية ،وكذلك شملت الدراسة الموقف العراقي الرسمي والشعبي ومحددات الموقف العراقي على المستوى الدولي والمحلي، كما تناولت الدراسة تطور الموقف الأردني تجاه الأزمة السورية ومحددات الموقف الأردني من الثورة السورية واستقرارها على الأمن الداخلي وتأثيرات الأزمة الإقليمية والدولية.

٦) دراسة خالد شنيكات،(٢٠١٧)،بعنوان قدرة الدول المستضيفة على الاستيعاب ،ودور المجتمع الدولي (حالة الاردن)،مجلة السياسة الدولية،العدد٢٠٧كانون الثاني ٢٠١٧،مؤسسة الاهرام/مصر.حيث ابرزت دور الجغرافية السياسية في موضوع اللاجئين ،وامكانية استيعابهم ،والتأكيد على ان الاردن اصبح من اكبر الدول التي تستقبل اللاجئين ،وضرورة دعم المجتمع الدولي للبلد المضيف .

الدراسات الأجنبية:

(١) مؤسسة كارنجي (٢٠١٤)، دخول الأزمة السورية عامها الرابع ، مع دخول الأزمة السورية في عامها الرابع.

أعلنت مؤسسة التعليم الدولي وشركاؤها حول العالم أخبار نتائج تتعلق بعمل اتحاد معهد التعليم الدولي لدعم التعليم العالي في سوريا أثناء الأزمة، إذ يوفر الإتحاد الدعم في حالات الطوارئ لطلبة الجامعات غير قادرين على مواصلة دراستهم، والذين ستكون هناك حاجة كبيرة إليهم للمساعدة في إعادة بناء سوريا ويستمر التأثير المدمر للأزمة السورية على الأساتذة وطلبة الجامعات وقطاع التعليم . فقد تم قصف الحرم الجامعي وأصبح معظم طلبة والأساتذة يتعرضوا إلى القتل أو الخطف أو اجبروا على الفرار وتسلط حملة "لا لضياع جيل" الضوء على حجم التأثير المروع للصراع في سوريا على أكثر من ٥ ملايين طفل سوري، منهم ٣ ملايين خارج المدرسة، وقد أصدرت هذه المجموعة التي تقودها اليونيسيف ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرهما من المنظمات نداء يدعو إلى تحسين فرص الحصول على التعليم لجميع الأطفال السوريين سواء داخل سوريا أو في الدول المجاورة .

(٢) دراسة ساتيك ومحمود، ٢٠١٣، الأزمة السورية: قراءة في مواقف الدول المجاورة ،

يحظى المشرق العربي بمكانة جيوسياسية مهمة في الخريطة السياسية العالمية، ويزيد أهميتها ما يتمتع به من تنوع في الهوية الاثنية والدينية ومن تعقيد في البنية الاجتماعية السياسية ، الأمر الذي يجعل منه ساحة ملائمة لتفاعل مصالح إقليمية ودولية عديدة متصارعة على أرضه، وهذا الواقع انعكاسا كليا على الأوضاع السياسية فيه قديما وحديثا بحيث أتت تغيرات سياسية في المشرق العربي لا تتوقف عادة ضمن حدود الدولة الواحدة، بل تكون شديدة التأثير اجتماعيا وسياسيا في محيطها الجغرافي برمته . ولا تخرج الثورة السورية عن هذا الإطار ، اذا تأثرت دول الجوار العربي بالمتغيرات السياسية والأمنية الجارية في سوريا، كما أثرت فيها من أجل دفع أنظمتها إلى اتباع سياسات تنسجم والمحددات الداخلية والخارجية في صناعة قرارها تجاه الثورة السوري

(٣) دراسة ليستر، ٢٠١٤ بعنوان الأزمة المستمرة: تحليل المشهد العسكري في سوريا .

لقد أحدث الصراع في سوريا ثورة في الأساليب المفضلة لدى الجهاديين لنشر أنشطتهم وفي حين كان الولوج إلى المحتويات الرسمية للمجموعات يقتصر على المنتديات المقيدة أمنيا على شبكة الانترنت تبنت جماعات داخل سوريا وسائل التواصل الاجتماعي، وكان لذلك تأثير مثير للإعجاب في الوقت الذي تحافظ فيه جبهة النصرة على عدد قليل ومحدد لحسابات معترف بها رسميا لمجموعات أو كبار القادة لداعش حسابات فردية لكل محافظة أو منطقة في العراق وسوريا تعمل فيها بالإضافة إلى العديد من حسابات قادتها المعروفين الأمر الذي يحظى بأهمية خاصة لدى المجتمع الاستخباراتي الغربي، هو أن المقاتلين الغربيين قد استخدموا كذلك

وسائل التواصل الاجتماعي مثل التويتر والفيسبوك والاسك اف ام والكيك وغيرها، وعلى هذه الحسابات يتحدثون علنا عن كيفية سفرهم إلى الحدود السورية والطرق المثلى للدخول سرا إلى البلاد، وكيفية الانضمام إلى جماعات محددة والتدريب المتوفر والأموال وغيرها من الأمور المطلوبة في البلاد ومعتقدات إيديولوجية محددة وديناميكيات محلية والكثير من التفاصيل الأخرى المماثلة، تقوم الجماعات والأفراد بتجنيد العناصر على الانترنت بشكل كبير، بالإضافة إلى التشجيع على التبرع وتسهيل العملية والتشجيع على العنف وتشريع الأعمال الوحشية على الأسس الطائفية.

وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بأنها سوف تتناول الابعاد الاقتصادية والسياسية والامنوية للامنة السورية على الامن الوطني الاردني بشكل اكثر تركيزاً وفي فترة زمنية لاحقه وحديثة .

الفصل الأول

الأمن الوطني للدولة أوقات الأزمات المحددات والتحديات الداخلية والخارجية (دراسة نظرية)

المقدمة:

إن الأمن الوطني ليس حماية حدود الدولة وضمان سلامة أراضيها فقط، بينما يدخل في طبيعة الاستقرار السياسي محكوما بأبعاد سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية وثقافية، لها تأثيرها (الفقهي، ١٩٩٠)؛ لذلك أصبحت قضية الأمن الوطني متشابكة وتتطلب مجموعه من العوامل حتى تتحقق السلامة النفسية والاستقرار الكامل، لكن الاستقرار يختلف عن السكون قد يكون الوضع ساكنا بينما الأمن الوطني يكون في اشد مراحل تعرضه للمخاطر من الداخل والخارج، كوننا نعيش في عالم لم تعد فيه الدول جزرا منعزلة بسبب ثورة المعلومات والمعرفة فأصبح التأثير والتأثير متبادلين بين كل الدول وهذا يجعل الأمن الوطني مرتبط.

سندرس هذا الفصل من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: محددات الأمن الوطني داخليا وخارجيا وتحدياته.

المطلب الثاني : الأزمات الدولية وانعكاساتها على أمن الدول .

المبحث الأول محددات الأمن الوطني داخليا وخارجيا وتحدياته

تعتبر التحديات هي المشاكل أو الصعوبات أو المخاطر التي تواجه الدولة، وتحد أو تعوق من تقدمها وأيضاً تشكل حجر عثرة أمام تحقيق أمنها واستقرارها ومصالحها الحيوية المشتركة، ويصعب تجنبها أو تجاهلها (السويدي، ١٩٩٩: ٣٧) قد تبدأ وتنتهي بزوال أسباب بلوغ المفروض عليه مستوى التحدي نفسه، ويمكن للتحدي أن يتخذ صوراً عديدة تدخل في إحدى صورته مدركه ولكنها غير ملموسة حالة استناره واستفزاز فإن التحدي قد يترتب على المدى المتوسط أو البعيد أضرار مباشرة على الأمن الوطني. سندرس هذا المبحث من خلال المطلبين التاليين :

المطلب الأول : محددات الأمن الوطني داخليا وخارجيا.

المطلب الثاني : التحديات الداخلية والخارجية للأمن الوطني.

المطلب الأول المحددات الداخلية والخارجية للأمن الوطني

المحددات الداخلية:

• طبيعة النظام السياسي:

هناك دراسات صنفت الأنظمة السياسية إلى أنظمة سياسية مفتوحة وأنظمة سياسية مغلقة وأيضاً هناك علاقة بين السياسية الخارجية التي تتبعها أي دولة والنظام السياسي.

الأنظمة السياسية المفتوحة التي تمارس فيها الديمقراطية فان الدولة لا تتمكن من ممارسة سياستها الخارجية الأبعد التشاور، فان صناع القرار لابد أن يرجع إلى المؤسسات البرلمانية والدستورية عند اتخاذ أي قرار يتعلق بمصير الشعب. حيث أن في الواقع جميع الحكومات تسعى دائما للحصول على الرضا من قبل مواطنيها، فان صناع القرار متعلقون بماذا يفكر الشعب في حين تعد المسألة أقل حقيقة في الأنظمة الدكتاتورية وفي نفس الوقت تبقى عاملا ذا أهمية معينة. إذا احتاجت الحكومة الدكتاتورية الدعم من شعبها وإذا ما اختلفت في الرأي مع الشعب فان الدكتاتور يحكم بحد السيف. أما الأنظمة السياسية المغلقة تنسم بالكتمان ومنها الأنظمة التسلطية والدكتاتورية والتي في ظلها ينقطع صانع القرار عن التحليل الموضوعي للظروف الداخلية والخارجية(حقي ٢٠١٢ : ١٨٦).

• السكان:

• تعتبر السكان احد العوامل المؤثرة بالعلاقات الدولية من الناحية الاقتصادية للدولة التي تضم عددا كبيرا من السكان يمكنها التقدم في نظامها الاقتصادي والتغلب على كافة الوسائل لأجل إن تؤثر على دولة أخرى.

• أن الدول التي تتمتع بأعداد قليلة لا تتوفر فيها أعداد كفاءات إنسانية ضرورية متخصصة وان الدول التي عدد سكانها كبير تعد سوقا لجميع السلع والخدمات للأخرين(wendzelrober, ١٩٧٧, p٩٦٠).

• الناحية العسكرية:

أن الدول التي تتمتع بأعداد كبيرة تتميز بضخامة سكانها وهذا قد يدل على قوة الدولة ويرى مختصون العلاقات الدولية بضرورة تكوين قاعدة عسكرية فكلما كان ارتفاع أعداد السكان كانت هناك إمكانية بتكوين قاعدة عسكرية ذات تأثير بقوة الدولة إقليميا ويصب السيطرة عليها من العدو الخارجي للدولة والقوة العسكرية وحجم السكان للدولة هو المصدر للقوة. (orqanski, ١٩٥٩, p١٤٢).

١. عدد السكان: يعد من اهم العوامل والأكثر بروزا لعناصر القوة البشرية هناك دول يزداد أعدادها إلى مليار نسمة، ودول تتمثل بنقص حاد بعددها السكاني بمعنى انه كلما زاد حجم السكان وقلت كثافة الدولة كلما كان هذا يدعم قوتها عموما. (Steven, ١٩٧٢, p٩٥-٩٦).

٢. التوزيع السكاني:

يعتبر عنصر مهم ورئيسي بالنسبة للقيمة الحقيقية لعدد سكان الدولة كقوة أساسية للدولة ويشمل عدد للمؤشرات منها

١. التوزيع الجغرافي للسكان على الدول أو الإقليم

٢. التوزيع العمري للسكان أي قوة العمل

٣. التنوع العرقي والديني لسكان الدولة

٤. التنمية البشرية ((التعلم والخدمات الصحية))

أي أن العلاقة بين قوة الدولة وعدد السكان هو ربط مجرد لا يؤثر.

(www.uobabylon.edu.jo).

توفر الموارد الطبيعية:

حيث أن ندرة الموارد من أهم الأسباب التي شهدها العالم خلال الفترة الماضية، كما تنقسم الموارد الطبيعية إلى نوعين وهما:

١. الموارد غير المتجددة

تعتبر مواد غير قابلة للتجديد، غير متجانسة تستهلك بالاستخدام مثل البترول، الفحم، الغاز، لكن يمكن إعادة استخدامها مثل المياه، المعادن إذا كانت نسبة الثبات ١٠٠% لا يمكن استخدامها ("العصفور، ١٩٩٤، ص٤").

٢. الموارد المتجددة

تعتبر الموارد المتجددة قابلة للتجديد بشكل متجدد مثل "الحيوانات، الغابات، المياه" ("العصفور، ١٩٩٤، ص٦) ان استخدام نوعين الموارد لهما تأثير على الفترات المقبلة على المستوى المعيشي، هناك محددات تستخدم للموارد الطبيعية متنوعة منها:

١. لها علاقة بالتقنيات المتوفرة

٢. تتعلق بتكلفة الانتاج

٣. تتعلق بالناحية الاجتماعية تفرض قوانين بمنع استخدام المناجم الموجودة في التجمعات السكانية

٤. من الناحية الاقتصادية رغم الكميات الكبيرة تصبح الموارد ناضبة اقتصاديا مثل "النفط، المعادن، المناجم" ("العصفور، ١٩٩٤، ص٢)

المحددات الخارجية

١. الجوار الجغرافي

ان عناصر الجوار الجغرافي هي: المساحة، الموقع، يعتبر الجوار الجغرافي احد اهم العوامل المؤثرة دوليا، يرى بعض العلماء بان العلم المؤثر جغرافيا وطبيعيًا على الدولة من ناحية السياسة الخارجية للدولة كما يتبين أن الجوار الجغرافي يتوجب دراسة المساحة والموقع

أولاً: المساحة: حيث إن المساحة هي من أهم مقومات الدولة فالمساحة الكافية للدولة تجعلها مهابة من الدول الأخرى التي تكون مساحتها صغيرة الحجم، عندما تكون مساحة الدولة ذات عامل مؤثر إيجابيا لدعم موقف الدولة وهناك عدة اتجاهات للدولة

-الاتجاه الاقتصادي كلما كانت مساحتها أكبر يجعلها متنوعة المناخ وهذا يؤثر إيجابيا على الإنتاج الاقتصادي والموارد الطبيعية، ويؤثر سلبيا عندما تكون مساحة الدولة كبيرة مثل المناطق الغير مأهولة بالسكان فهذا يجعلها أكثر عرضة للاستغلال من الدول الأخرى ((صالح، ١٩٧٦، ص١٥))

-الاتجاه العسكري للدولة كلما كانت مساحة الدولة واسعة يعطيها مركز مهم في البلاد وهذا ما يجعلها أقل عرضة للاستعمار من قبل الدول الأخرى وكلما صغرت مساحة الدولة تكون عرضة للاستغلال من الدول الأخرى (دولة، ١٩٦٥، ص٤١).

ثانياً:الموقع :يعني خطوط العرض والطول للدولة وان خطوط العرض تؤثر بشكل كبير من خطوط الطول من حيث المناخ اي قوة الدولة وفي الثروات النباتية او حيوانية وتعني الجوار الجغرافي الدول التي ذات علاقة بالسواحل البحرية تكون متميزة بالعلاقات مع الدول المتجاورة ومن عوامل الدولة الكبرى السيطرة على الممرات البحرية والبحار.

(محمد عبد الغني، ١٩٧١، ص١٧).

طبيعة علاقة الدوله دوليا:

الحدود: هي الخط الذي تتقابل فيه سيادتان ،حيث ان الدول هي الفاصل بين سيادة دولة واخرى.

هناك تدخلات سياسية وعسكريه وقانونية

التدخلات السياسية:هي خطوط وهميه من صنع البشر يتم رسمها كخطوط متصلة او مقطعة على الخرائط.
التدخلات العسكرية:هي المنطقة الاولى التي تكون منطلق للهجوم والدفاع عن الاقليم وجميع عناصر الدولة (حسين، ١٩٧٦، ص١٥١).

التدخلات القانونية عبارة عن اتصال بين الدول

الحدود نوعان:

*حدود طبيعية: هي اسهل الحدود دفاعا عن الدولة.

*حدود اصطناعية: هي الحدود الفلكية التي تتبع خطوط العرض او خطوط الطول وتنشأ خطوط هندسية اتفاقية يتم تعيينها كطرق حديدية ،وقد تبين لنا بان العوامل البشرية والجغرافية تؤثر بقوة الدولة.
وعلاقتها المتلازمة بين قوة الدولة وضعفها حيث ان الموارد البشرية تزيد من قوة الدولة.

المطلب الثاني تحديات الأمن الوطني داخليا وخارجيا

أولا : التحديات الداخلية:

(١) التحدي السياسي : يعتبر وجهة أخرى للأمن الوطني والذي يحدد كيفية تنظيم وإدارة الدولة وقواها ومواردها ،ينكون هذا البعد من سياسة داخلية لإدارة المجتمع ومعالجة مشاكله .(الشقهاء، ٢٠٠٤)

يؤدي الفشل في إدارة السياسة الداخلية للدولة إلى تفجير الاضطرابات والصراع على السلطة حيث يفتح المجال أمام القوى الأجنبية لتتدخل وتؤمن لمصالح الداخلية وان التدخل الخارجي يحدد حرية وقدرته الدولة على اتخاذ القرارات الإستراتيجية المؤثرة فيها.

(٢) التحدي العسكري : هذا التحدي الذي لا يسمح بضعفه لأنه يؤدي إلى الإخلال بأمن الدولة الوطني ،و تعرضها وتهديدها للأخطار الخارجية ،وقد يؤدي إلى وقوعها تحت الاحتلال الأجنبي ،وبينما يؤمن بوجود القوة المسلحة المتفوقة وإدارة استخدام القوة المسلحة المتفوقة وإدارة استخدام القوة قدرنا من المصدقية التي تردع الآخرين عن التعرض للدولة ،حيث يرتبط البعد العسكري بأبعاده الأمن الوطني

ارتباط شديد وضعف أي منها يؤثر على القوة المسلحة حيث إن الضعف السياسي يؤثر على استخدام القوات المسلحة، في الوقت المناسب والضعف الاقتصادي يقلل من إمكانية قوه مسلحة كبيره بأسلحة متطورة، والضعف الاجتماعي يؤدي إلى الحد من إمكانية استيعاب الأسلحة الحديثة. (عبدالعزیز، ١٩٩٥، ص٢٢) بعد قيام الثورة.

٣) التحدي الاقتصادي: التحدي الاقتصادي، انحصر في الأمن الغذائي والمجتمعات الزراعية وبعد قيام الثورة الصناعية اعتبرت الصناعة القطاع الأكثر قدرة على تحقيق الأمن الاقتصادي وتعتبر الصناعة هي التي تحقق الاستقلال والاستقرار للاقتصاد للدولة (كليب، ٢٠٠٣: ٢٢-٥١). إن أهمية الاقتصاد ازدادت في النظام العالمي الجديد حيث أصبحت العقوبات الاقتصادية الخطوة التالية للتصعيد السياسي، من قبل اللجوء للتصعيد المسلح، حيث انه غالبا ما تصعب السيطرة في الدول النامية على تداعيات الخسائر الاقتصادية وإن إصلاح هذه التداعيات يحتاج إلى أضعاف حدوثها وغالب يكون على حساب اتجاهات أخرى؛ مثل ضبط الأنفاق العسكري مما يؤدي إلى تراجع الأوضاع الاقتصادية، وفقدان الدولة عناصر أمنها في كل المستويات وأيضا يمكن ان الأمن الوطني ينهار كليا. إن الأمن الاقتصادي يعني اعتماد الدولة على ذاتها لتحقيق أهدافها الاقتصادية والوصول الى الاكتفاء بالمواد التقنية والتخطيط والقوى البشرية والإنتاج وتأمين الضروريات المادية لاستمرار بقاءها، وهذا يعتمد على قدرة الدولة على تحرير اقتصادها والاعتماد على الغير (الزهراني، هاشم، ٢٠٠٣م: ١-٣٤).

٤) التحدي الاجتماعي: يعتبر التحدي الاجتماعي من أكثر أبعاد الأمن الوطني تأثيرا بمصادر التهديد، وتشكل الكثافة السكانية والخصائص النوعية للسكان والتوزيع السكاني والتفاوت بين الطبقات وكثرة الأعراف والطوائف أبرز عوامل التهديد الداخلي بما انه تمثل ثورة الاتصالات والصراع بين الإحالة والمعاصرة والعولمة ونمط الثقافة الاستهلاكية المستوردة من ابرز عوامل التهديد الخارجي. (فاضل، ٢٠٠٦: ١-١٠)

٥) التحدي الثقافي: يرتبط بالأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها الدولة، ويعني بالهوية الحضارية التي تميز خصوصية الذات عن غيرها، في نهاية القرن العشرين وصفت المنظمة العربية للتربية حالة الثقافة العربية بأنها ثقل القيود على الحريات وقصور الاستشراف المستقبلي وسيادة الإعلام الترفيهي السطحي (الجابري، ١٩٩٧: ٥١). وهذه السلبيات تختصر جانبا من أزمة الثقافة العربية وظواهر القمع والتسلط ومحدودية الفكر النقدي والانبهار بالغرب والتبعية له مما أدى إلى استلاب الأمة أو الدولة خصوصيتها الثقافية وخاصة أننا نستهلك الثقافة أكثر من الدفاع عنها وعن الخصوصية الثقافية دفاعا يستوجب إيجاد أدواته في بنى مؤسسة تساعد العرب على القيام بدورهم.

٦) التحدي الجيوبوليتيكي (الجغرافيا السياسية): يتكون هذا البعد من حجم الدولة والمناطق ذات الأهمية الحيوية والمنافذ البحرية والبرية للدولة، وشكل العلاقة بينهما وأهمية العلاقات التاريخية والأيدولوجية مع الشعوب المجاورة، وتختلف أهمية الموقع من دولة الى أخرى اذا ارتفعت نسبة تميز الموقع أصبحت الدولة محط اهتمام الآخرين، وتتجنب الاصطدام بهذه الدول مما يفقدها حريتها وانهارها ويجب على الدولة إتباع سياسة محددة تراعى مصالح الدول العظمى (رجب، ١٩٩٢، ص٤٨)

مصادر التهديد للأمن الوطني :

إن التحديات السياسية والاقتصادية والعسكرية التي تواجه الدول اليوم كلها تنعكس على الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية والأمنية، بسبب التحولات التي تشهدها الدول وانهايار الاتحاد السوفيتي في بداية تسعينات القرن الماضي ونتج عن هذا الانهيار انتهاء الحرب الباردة وتفكك حلف وارسو وقد تسبب من هذه التحولات الثورية قد تبدلت اللعبة الدولية كثيرا، ولم تقتصر المواجهة بين دولة وأخرى دخل إلى المسرح لاعبون غير دوليين ليس لديهم قاعدة إقليمية خاصة وأصبحت سلطة الدولة غير فاعلة في مواجهة المشهد الدولي الجديد، في ظل النظام الدولي الجديد القائم على تبادل المصلحة بين الدول، مما إشارة الخريطة العصرية الى تشابك المصالح الدولية، وتوجب على هذه الدول أن تصنع لنفسها سياسات واستراتيجيات فاعلة في تحقيق أمنها الوطني، حيث ان تنوع المصالح وتعقيدها واختلاف الأهداف تتعارض مع الآخرين وقد تسبب بضعف المؤسسات الدولية الذي أثبتته الأحداث منذ انهيار النظام الدولي السابق وان مهددات الأمن الوطني أصبحت أكثر خطورة وزادت نسبة توقع حدوثها، ويجب تحديد الهدف الذي تحاول ان تتوصل إليه، ويتم تقسيم مصادر التهديد إلى داخلية وخارجية:

مصادر تهديد داخلية : تكون هذه المصادر من داخل الدولة وعناصرها غير متوافقة مع نظام الحكم وأيضا تكون هذه العناصر ذات تأثير قوي جدا على تماسك وانتماء الشعب وقوة نسيجه الاجتماعي، فهي تثير الأقليات وتهدد الأمن الذاتي للمواطنين وتؤلب الطوائف وتقوم بعمليات التخريب للمنشآت والمصالح وتذي الأجانب، أي وتقسم المصادر الداخلية إلى : رئيسية: عندما تمس كيان الدولة ذاته، وثانوية : عندما لا يكون هناك إلحاح لمواجهتها ويمكن تأجيلها لفترة قادمة وإن مصادر التهديد الداخلي تتلقى دعمها من المصادر الخارجية .

من خلال المستويات التالية يمكن تحديد مصادر التهديد :

١) مستوى صناعة القرار : هو من أعلى المستويات الأمنية وتشمل جميع الأجهزة الرسمية التي تعمل في مجال الأمن الوطني (وزارة الداخلية، قيادة الجيش، وزارة الخارجية، وزارة الدفاع، الأجهزة الأمنية) وهذا المستوى يعمل على تحديد خطوات العمل اللازمة لكشف مهددات الأمن الوطني، ووضع سياسات واستراتيجيات اللازمة للتعامل مع هذه المهددات.

٢) مستوى النخبة: يضم مستوى النخبة وقادة الرأي ويعبر كل منهم عن رؤيته الأمنية ويعتمد تأثير مستوى النخبة في المستويين الأول والثالث على مدى اتساع مشاركتهم السياسية وتأثير اتجاهات الرأي العام. (الطويسي، ١٩٩٧: ٣٦)

٣) مستوى الجماهير: يتأثر هذا المستوى بإدراك الجماهير بدرجة الوعي الأمني وتأثر الجماهير بالمستوى الثقافي العام بالدولة ومستوى الانتماء للوطن والولاء للنظام. (عبد العزيز، ١٩٩٥: ٢١٠)

إن من أهم مقومات الأمن بنظر الحكومات هو بقاء النظام السياسي نفسه بغض النظر عن مصادر التهديد داخلية كانت أو خارجية، إن حجم الأجهزة الأمنية والعسكرية هو أمر سياسي ويتعلق بالأمن الوطني ويتعلق بالأمن الوطني وبقاء النظام السياسي هو مشروع يكسب النظام من شرعيته وعندما يواجه النظام تهديدات خارجية أو داخلية فإن الحكومة مهما كانت شرعيتها تجد نفسها مضطرة لزيادة سيطرتها بدعم الأجهزة الأمنية والعسكرية. (جراهام، ١٩٩٤: ٥٠)

المقومات الأساسية لدعم الأمن الوطني :

١) الاستقرار السياسي وتوافر الأجهزة القادرة على ضمان الحقوق الدستورية للفرد وتحقيق الأمن والعدالة

٢) العقيدة الدينية تعتبر العقيدة تحت على فعل الخير ومحاربة الشر والإسلام دين عدالة وتآلف بين المجتمع والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. (عجوة، ١٩٤١م).

٣) حماية الأرواح والممتلكات والأعراض من كل خطر والإنسان يعيش في وطنه دون خوف ويعبر عن رائية بحرية دون تسلط من قبل الآخرين وجوهرة الأمن هو التحرر من الخوف. (الزهراني، ٢٠٠٤م: ٧٤)

٤) توافر الأمن الاقتصادي والاجتماعي الذي يضمن للفرد مستوى المعيشة ويوفر فرص العمل يؤمن الحاجات الضرورية من مسكن ومأكل وملبس وخدمات صحية وتعليمية واجتماعية وإنسانية .

٥) الإحساس بالتماسك والانتماء بين أفراد المجتمع فالانتماء ركن أساسي للحياة الاجتماعية حيث يشعر الفرد انه جزء مهم في المجتمع وهو المسؤول عن وطنه وسلامته.

٦) الموافقة على مبادئ السلوكية والأخلاقية والدينية عندما يتربى الإنسان على التقوى ومخافة الله تنمو معه المسؤولية تجاه نفسه وغيره، أي إذا أمنت القواعد الأخلاقية والسلوكية والدينية تحقق الأمن. (العوجي، ١٩٨٠م).

ثانيا :التحديات الخارجية

تكون هذه المصادر من تدخل خارجي أي قوة أجنبية أو معارضة تحتضنها دول أجنبية من دول الجوار الجغرافي، أعلى درجات مصادر التهديد الخارجي مصالحها الخارجية يمكن ان تكون رئيسة تستوجب مواجهتها في الحال ،وثانوية يمكن ان تأجيل مواجهتها لحين الانتهاء من المواجهات الأكثر تهديدا.(عبدالعزيز، ١٩٩٥ : ٨٩)

١) تحديات التغيير في الوطن العربي بعد الربيع العربي:

الربيع العربي أو ثورات الربيع هي حركة احتجاجية سلمية ،ضخمة انطلقت في معظم البلدان العربية خلال أواخر عام ٢٠١٠ ومطلع ٢٠١١ ،متأثرة بالثورة التونسية التي اندلعت جراء إحراق محمد البوعزيزي نفسه ونجحت في الإطاحة بالرئيس السابق زين العابدين بن علي (www.tunisalwasat.com, ٢٠١٣)

بدأت الاحتجاجات الشعبية في كل من تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا ،وهي لازالت مستمرة في سوريا حتى الآن وقد أطلق على تلك الاحتجاجات بما يسمى بالربيع العربي ،وساهمت هذه الاحتجاجات في أحداث تحولات سياسية واجتماعية أثرت بشكل مباشر على الإصلاح السياسي والديمقراطية في الوطن العربي، حيث اختلفت المطالب الإصلاحية بين الأنظمة الجمهورية بتغيير النظام بينما كانت المطالب الجماهيرية في الدول الملكية تركز على إصلاح النظام وكانت أكثر قدرة على الاستجابة للمطالب الجماهيرية كما حدث في المغرب والأردن والبحرين وغيرها من الدول.

وكان من أسباب ثورات الربيع العربي:

- أ) الركود الاقتصادي
- ب) التصييق السياسي والأمني
- ج) عدم نزاهة الانتخابات في معظم البلاد العربية
- د) انتشار الفساد (معتوق، ٢٠١١ : ٦٠)

وقد نجحت أربعة أنظمة سياسية بالثورات فبعد الثورة التونسية نجحت ثورة ٢٥ يناير المصرية بإسقاط الرئيس السابق محمد حسني مبارك ثم ثورة ١٧ فبراير الليبية بقتل معمر القذافي وإسقاط نظامه فالثورة اليمنية أجبرت علي عبدالله صالح على التنحي وأما الحركات الاحتجاجية بلغت جميع أنحاء الوطن العربي وكانت أكبرها وأشدها دموية وعنف حركي الاحتجاجات في سوريا ،حيث تميزت هذه الثورات بظهور هتاف عربي أصبح شهيرا في كل الدول العربية وهو " الشعب يريد إسقاط النظام"(معتوق، ٢٠١١ : ٦٠)

بدأت الثورة التونسية في ٨ كانون الأول ٢٠١٠ وانتهت في ١٤ كانون الثاني ٢٠١١ عندما غادر الرئيس التونسي زين العابدين بن علي البلاد بطائرة إلى مدينة جدة السعودية ،واستلم بعدها السلطة محمد

الغنوشي الوزير الأول السابق، وبعدها بتسعة أيام اندلعت ثورة ٢٥ يناير المصرية ثم تلتها بأيام الثورة اليمنية، وفي ١١ شباط ٢٠١١ أعلن محمد حسني مبارك تنحيه عن السلطة، ثم سجن بتهمة قتل المتظاهرين خلال الثورة، وأثر بنجاح الثورتين التونسية والمصرية بإسقاط نظامين بدأت الاحتجاجات السلمية المطالبة بإنهاء الفساد وتحسين الأوضاع المعيشية بل وأحيانا إسقاط الأنظمة بالانتشار سريعا في أنحاء الوطن العربي الأخرى، فبلغت الأردن والجزائر والسعودية والعراق وعمان وفلسطين ولبنان والكويت والمغرب وموريتانيا وجيبوتي .

وفي ١٧ شباط ٢٠١١ اندلعت الثورة الليبية والتي سرعان ما تحولت إلى ثورة ملحة وبعد صراع طويل تمكن الثوار من السيطرة على العاصمة في أواخر شهر آب عام ٢٠١١، قبل مقتل معمر القذافي في ٢٠ تشرين الأول ٢٠١١ خلال معركة سرت وبعدها تسلم السلطة في البلاد والمجلس الوطني الانتقالي، وبعدها تمت الانتخابات وتم تشكيل حكومة جديدة في ليبيا، وقد أدت الثورة الليبية إلى مقتل أكثر من خمسين ألف شخص، كانت من أكثر الثورات دموية وبعد بدء الثورة الليبية بشهر تقريبا اندلعت حركة احتجاجات سلمية واسعة النطاق في سوريا ٥ آذار ٢٠١١ وأدت إلى رفع حالة الطوارئ السارية منذ ٤٨ عاما، وإجراء التعديلات الدستورية حيث قبلت ببرد فعل قوية من الأجهزة الأمنية وسرعان ما تحولت إلى ثورة مسلحة دموية وكما إنها أوقعت ولغاية نهاية شهر كانون الأول ٢٠١٢ أكثر من ٦٠ ألف قتيل ودفعت المجتمع الدولي الى مطالبة الرئيس الحالي بشار الأسد بالتنحي عن السلطة وفي أواخر شباط ٢٠١٢ أعلن الرئيس اليمني علي عبدالله صالح تنحيه عن السلطة التزاما ببنود المبادرة الخليجية لحل الأزمة اليمنية. (ar.wikipedia, ٢٠١٣)

٢. التحدي السياسي (السياسة الخارجية):

التبعية السياسية: أي عدم قدرة الدولة على اتخاذ قرارها السياسي الخارجي إحدى صور التهديدات السياسية الخارجية وأكثرها خطرا على الأمن الوطني .

تمارس بعض الدول ذات النفوذ ضغوطا سياسية على التكتلات المختلفة وتقطع علاقتها مع دولة معادية لها، حيث يؤدي النجاح في تلك الضغوط الى تهديد السياسة الخارجية التي تعزل عن الوسط الدولي، ان التنظيم الإقليمي او الدولي يفرض مقاطعة سياسية على احد أعضائه كعقوبة للدولة لمخالفتها النظام وهو يهدد ويعرقل الأمن السياسي لهذه الدولة وعلاقتها الخارجية .

قياس مؤشرات تهديد العنصر الخارجي لتحدي السياسة الخارجية:

(أ) خسارة الدولة لعضويتها.

(ب) اكتشاف شبكات تحسس لصالح قوى خارجية وقيام تحالفات وتكتلات سياسية خارجية تتعارض أهدافها وسياساتها مع أهداف الدول السياسية ومصالحها الوطنية .

(ج) قطع العلاقات الدبلوماسية وتوترها خاصة مع دول الجوار الجغرافي.

د) صدور قرارات إدانة من المنظمات والهيئات السياسية الدولية والإقليمية وفرض عقوبات سياسية على الدول

٣. التحدي الاقتصادي للأمن الوطني في إطاره الإقليمي والدولي:

يختلف هذا البعد عن أبعاد الأمن الوطني الأخرى بتأثيره السريع والفعال في الحياة اليومية للدول، وفي الأبعاد الأخرى كافة، مما يتيح ذلك مجالاً متسعاً لاستخدام البعد الاقتصادي قوة مضافة بالنسبة للخصوم، التأثير السريع على الأمن الوطني وتهديده وبالنسبة للدول لأحداث توازن مع اختلالات الأمن الوطني بالتأثير في أبعاد أخرى وفي النظام العالمي الجديد/ أصبحت القوة الاقتصادية هي الشكل العصري للصراع، كما أن إصلاح تلك النداعيات وخسائرها يحتاج إلى أضعاف زمن حدوثها، وغالباً ما أن يكون الإصلاح على حساب اتجاهات أخرى، إذ تنقلص خطط تنمية اجتماعية أو سياسية أو ضغط إنفاق عسكري لتوفير ما يعادل الخسائر التي حدثت. ويؤدي تردي الوضع الاقتصادي إلى فقدان الدول عناصر أمنها كافة في كل المستويات والأبعاد والمجالات، أي ينهار الأمن الوطني كلياً وهو ما حدث في الصومال ويصبح التصعيد الاقتصادي للصراع (فرض حصار وعقوبات اقتصادية متنوعة) الخطوة التالية للتصعيد السياسي قبل اللجوء إلى التصعيد المسلح. وتصبح السيطرة غالباً على نداعيات الخسائر في الميدان الاقتصادي، التي تنعكس على الأبعاد الباقية كافة بدرجات متفاوتة، خاصة البعد الاجتماعي الأكثر حساسية للأوضاع الاقتصادية ((الظاهر، ١٩٩٣، ٣٢٥))

العلاقات الاقتصادية المؤثرة على الأمن الوطني

أ) التنمية والاقتصاد: يعني تحقيق التنمية في المجال الاقتصادي الكفاية الذاتية لاحتياجات الدولة، كما يوفر فائضاً للتصدير لتغطية نفقات استيراد احتياجات أخرى، ما يخرج الدول من دائرة التبعية والتعرض لضغوط خارجية. حيث يتم تحقيق التنمية استغلالاً أمثل للموارد والثروات وتحقيق الأهداف المخططة، وزيادة قوة الدول وقدراتها، وينعكس ذلك على اتساع مساحة حرية القرارات للقيادة السياسية ويكون العائد ارتفاع درجة الأمان في البعد الاقتصادي لاستقرار الأوضاع الاقتصادية

ب) القوة العسكرية: تؤمن القوة العسكرية الأهداف الاقتصادية التي تعد أهدافاً حيوية وهي أداة الحفاظ على ما حققه البعد الاقتصادي للأمن الوطني، وإن مصالح الدولة الاقتصادية المتمثلة في مناطق إستراتيجية ووسائل استخراجها ونقلها والمصانع التي تقوم بتصنيعها ويفقد الاقتصاد الوطني بعض من عوامل قوته

مؤشرات خارجية تهدد البعد الاقتصادي في الإطار الخارجي:

- أ) فروض قيود وأوضاع اقتصادية على الدولة مخالفة لمصالحها وأهدافها بواسطة قوة خارجية.
- ب) ازدياد عبء قيمة الديون الخارجية.
- ج) توقف المجتمع الخارجي عن مد يد العون للدولة من مساعدات اقتصادية وخبرات رؤوس أموال.

٤. التحدي العسكري للأمن الوظيفي الإطار الإقليمي:

إن القوة العسكرية أداة حماية الأمن، وتكون مصدر تهديد لها أحيانا وتستخدم الدولة قوتها المسلحة لدرء الخطر والدفاع عن مصالحها الوطنية، بعض الدول تتسم استراتيجياتها وسياستها بالعدوانية فهي تستخدم قوتها المسلحة للاعتداء على الغير وتحسب القوة العسكرية، نسبتها للقوة المضادة لمعرفة نسبة قوتها أو ضعفها بالنسبة للخصم وحساب مكونات البعد العسكري حيث تشمل مكونات البعد العسكري حجم القوات المسلحة وتنظيمها وتسليحها وتكوينها. (العزام، ١٩٩٨: ٢١-٢٢)

المؤشرات الخارجية لقياس عناصر التهديد للعسكري :

- أ) تفوق الدول المجاورة في حجم القوة المسلحة وتسليحها وامتلاكها أسلحة ردع إستراتيجية كيميائية، صواريخ، نووية، بيولوجية.
- ب) حشد قوات أجنبية على حدود الدولة أو خارج مياها الإقليمية أو في مناطق داخل نطاق النقل الجوي والتعرض لهجوم مسلح من الخارج .

٥. التحدي الاجتماعي للأمن الوطني:

يمثل البعد الاجتماعي البعد الأساسي للأمن الوطني وهو أكثر الأبعاد الأمنية تأثر بمصادر التهديد في المجالين الداخلي والخارجي .

المؤشرات الخارجية لقياس عناصر تهديد التحدي الاجتماعي :

- أ) أعمال التخريب لمصالح الدولة الخارجية بواسطة مواطني الدولة في الخارج
- ب) ظهور الأيديولوجيات.
- ج) الحروب النفسية من دولة أو عدة دول .

المبحث الثاني الأزمات الدولية وانعكاساتها على أمن الدول

إن الأحداث التاريخية الكبرى وجدت أن الأزمة على مر العصور الوسطى تتوسط المراحل المهمة في حياة الشعوب ، إن الأزمة تشعل الصراع وتحرك الأذهان وتحفز الإبداع وتمهد الطريق الى مرحلة جديدة ، والأزمات الدولية تؤدي إلى احتمال الحرب وتؤثر على الدول ، فلا بد من تعريف الأزمة الدولية .
تعرف بأنها الصورة الأكثر دراماتيكية والأشد كثافة للصراعات التي تجري داخل النظام الدولي والتي تتوقف دون نقطة الحرب الساخنة، وتؤدي الأزمة الدولية بطبيعتها إلى تنشيط احتمال الحرب، كونها عاملا مركزيا في تصور أطرافها، ولذلك سندرس هذا المبحث من خلال المطلبين التاليين

المطلب الأول: طبيعة الأزمة وأسبابها

المطلب الثاني: إدارة الدول المتأثرة بالأزمة لانعكاساتها

المطلب الأول طبيعة الأزمة وأسبابها

الأزمة:

لغة: هي الشدة والقحط والمحنة وأزم الشيء: أمسك عنه ، واللازم يعني الحماية والمأزم المضيق وكل طريق بين جبلين مأزم وموضع الحرب أيضا مأزم مختار الصحاح .

وتعرف أيضا من الناحية اللغوية: بأنها نقطة التحول الحاسمة في حياة الناس (Oxford, ١٩٩٢)

(learners Dictionary/Aelvanced/: ١٩٤)

الأزمة اصطلاحا: هي مرحلة تحول في أحداث متتابعة، وكما تعني إنها حالة التغيير او عدم الثبات أو أنها تؤدي إلى تغير حاسم أو فاصل.

وأیضا توصف الأزمة بأنها: نقطة تحول في أي شيء وأن التغيير يكون فيها قطعيا أما للأحسن أو

للاسوأ (الهدلة ٢٠٠٥ : ٣٣)

وتعرف إجرائيا: بأنها حالة من الصراع ما بين دولتين أو أكثر وذلك بسبب تهديد المصالح العليا

للوطن.

تعددت مفاهيم الأزمة:

الأزمة : نقطة تحول في سلسلة من الأحداث المتتابعة، تسبب درجة عالية من التوتر، وتقود إلى نتائج

غالب ما تكون غير مرغوبة ، خاصة في حالة عدم وجود استعداد أو قدرة على مواجهتها.(حجي: ١٩٩٨ : ٤٤٩).

الأزمة :هي تحول فجائي عن السلوك المعتاد عليه لتداعي سلسلة من التفاعلات يترتب عليها نشوء موقف فجائي، ينطوي على تهديد مباشر للقيم أو المصالح الجوهرية للدولة، مما يستلزم معه ضرورة اتخاذ قرارات سريعة في وقت ضيق وفي ظروف عدم التأكد، وذلك حتى لا تنفجر الأزمة (عامر، ١٩٨٩، ٣).

الأزمة : هي نتيجة نهائية لتراكم من التأثيرات أو حدوث خلل مفاجئ يوتر على المقومات الرئيسية للنظام وتشكل تهديدا صريحا وواضحا لبقاء النظام أو المنظمة. (هلال، ١٩٩٦ : ٢٩-٤٩).

ويتبين أن الأزمة يمكنها أن تصيب أي جهة من الجهات، وفي أي زمن ومكان وأن عددا من الأزمات يمكن منع وقوعها بأي شكل من الأشكال، في حين أن عددا آخر لا يمكن السيطرة عليه أو تحديدها مطلقا، وبذلك لا يمكن منعها أو احتواءها من الظهور، وكما انه لا توجد أزمة لا يمكننا التخطيط لها وتخفيف وطأة إيدائها، وان حدثا واحدا غير متوقعا، يمكنه أن يخلق تدميرا عظيما للسمعة التي استغرقت سنوات عديدة لبنائها (البزاز، ٢٠٠١ : ٩٤).

ويمكن أن تعتبر الأزمة مرحلة تمهيدية للحرب وهي مرحلة التي يسعى فيها أطراف الأزمة إلى أبعاد احتمالية نشوء أو اندلاع الحرب واللازمة فتره حرجة ومرحلة خطيرة بين فترتي السلم والحرب وإن الأزمات الدولية تعيش أزمات متلاصقة على النحو الذي جعل من هذه الأزمات الدولية.

مواصفات الأزمة:

- (١) فجائية الحدث
- (٢) ان يؤدي الحدث إلى حدوث مشكلات جديدة /لا تملك الخبرة والإدارة للأزمة.
- (٣) قصور إمكانيات قدرات الإدارة ومواجهة الحدث يؤدي الى تفاقم الموقف والمزيد من الخسائر.
- (٤) ان تسبب حدوث خسائر بشرية ونفسية ومادية.
- (٥) فشل الإدارة في مواجهة الحدث بالأسلوب المناسب.

يمكن أن استنتاج الخصائص من مفاهيم الأزمة المتعددة:

- (١) تمثل الأزمة نقطة تحول جوهري ينطوي على درجة من الغموض وعدم التأكد والمخاطرة.
- (٢) تهدد الأهداف أو القيم العليا للمنظمة وسمعة متخذ القرار.
- (٣) تتطلب قرارات مصيرية لمواجهتها(الخضيري، ١٩٩٥ : ١٦١)
- (٤) وجود مجموعة من القوى ذات الاتجاهات الضاغطة على الكيان الإداري، وإملاء إدارتها سواء في شكل ضغوط نفسية أو مادية أو إنسانية أو اجتماعية، وتشكل تيارا من الضغط الرهيب.

- (٥) تتميز بالتعقيد والتشابك والتعدد والتدخل في عواملها وأسبابها وعناصرها. (أحمد ٢٠٠٢: ٣٥)
- (٦) تتطلب الأزمة معالجة خاصة وإمكانيات ضخمة وأنماط تنظيمية غير مألوفة (الصيرفي، ٢٠٠٣: ٣٣١).
- (٧) الأزمة تهدد استقرار المؤسسة.
- (٨) موقفاً يتطلب دقة ودرجة عالية في التحكم في الإمكانيات والطاقات وحسن توظيفها في إطار مناخ تنظيمي.
- (٩) غالباً تعزز سلوكاً مرضياً يظهر في صورة عدم كفاءة متخذي القرار.
- (١٠) تساعد الأزمة يؤدي إلى الشك في البدائل المطروحة.
- (١١) إمكانية الاستفادة من المواقف واكتساب خبرات جديدة. (أفندي: ١٩٩٤: ٨٢ - ٨٤)

الأسباب المتسببة للأزمة:-

- الأسباب الفردية وتعلق:

(١) بالفرد ذاته

- بالفرد والكيان الإداري الذي يعمل به.

- بالفرد واتجاهات المجتمع المعاصر.

(٢) الأسباب المجتمعية:

- ضعف السلطة.

- عجز المؤسسات الاجتماعية القائمة عن خلق السلوكيات الإيجابية المطلوبة.

- سيادة الشعور بالإحباط.

- عجز البيان الاجتماعي.

(٣) الأسباب الإدارية.

(٤) الأسباب التي تتعلق بالإدارة المؤسسية.

٥) الأسباب الاقتصادية.

حيث أن الثقافة السائدة في المجتمع تعد أحد العوامل الهامة المسؤولة عن النجاح أو الفشل في مواجهة الأزمة والاستعداد لها. (أحمد، ٢٠٠٢ ص ٨٢).

أسباب نشوء الأزمات:

أولاً: الأسباب الإنسانية وتشمل

- ١) تعارض الأهداف والمصالح.
- ٢) سوء التقدير والاحترام.
- ٣) حب السيطرة والمركزية الشديدة.

ثانياً: الأسباب الإدارية وتشمل

- ١) اتخاذ القرارات بشكل عشوائي
- ٢) عدم وجود أنظمة حوافز ناجحة
- ٣) عدم توفر الوصف الوظيفي
- ٤) عدم التخطيط الفعال
- ٥) سياسات مالية مثل ارتفاع التكلفة وضعف قدرة الرقابة

يجب أن نفرق بين أربعة أطراف لهم علاقة بالأزمة :

- ١) صانعوا القرار : هم الأفراد الذين يقومون بإعداد وتحليل البيانات والمعلومات المختلفة.
- ٢) متخذ القرار: هو الشخص الذي يبيده سلطة اتخاذ القرار.
- ٣) منفذو القرار: هم الأشخاص التنفيذيون المناطة بهم القيام بالإجراءات التنفيذية الواجبة لوضع القرار المتخذ موضع التنفيذ.
- ٤) المستفيدون أو المتضررين: هم الذين طبق عليهم القرار ، فهم الأغلبية التي تحيط بالكيان الإداري والمناخ الذي يؤثر ويتأثر في كافة ما يتخذ من قرارات. (الخصيري، ٢٠٠٣)

مواصفات وخصائص الأزمات الإدارية :

- ١) المفاجئة العنيفة لدرجة إنها تكون قادرة على شد الانتباه لجميع المجتمع.
- ٢) عدم توفر المعلومات والتأكد منها يسبب الأخطاء في اتخاذ القرارات.
- ٣) وجود مجموعات من الضغوط الاجتماعية والنفسية.
- ٤) غالبا ما يصاحبها أمراض سلوكية كالتوتر والقلق واللامبالاة.
- ٥) التداخل والتشابك في عناصرها وعواملها.
- ٦) ظهور القوى المعارضة والمؤيدة ما يفاقم من شدة الأزمة. (www.aljahirah.com)

المطلب الثاني إدارة الدول المتأثرة بالأزمة لانعكاساتها

- الأزمة الدولية: تعرف بأنها الصورة الأكثر دراماتيكية والأشد كثافة للصراعات التي تجري داخل النظام الدولي والتي تتوقف دون نقطة الحرب الساخنة ،

وتؤدي الأزمة الدولية بطبيعتها إلى تنشيط احتمال الحرب بحيث يغدو عاملا مركزيا في تصور أطرافها بما ذلك من تأثير قوي ومباشر في مسلحهم منها (مقلد وربيع ١٩٩٣).

وأیضا يقصد بالأزمة الدولية بأنها محاولة لاحتوائها والتقليل من حدوثها بالشكل الذي يستبعد معه حدوث المواجه العسكرية (١٥:١٩٨٨ J.L.Richardson)

حيث تعددت مفاهيم الأزمات الدولية بتعدد واختلاف وجهات نظر الباحثين والكتاب حول كيفية تناولهم لإدارة الأزمات، وبعضهم وجدت بينهم سمات مختلفة وعرفها: نظام يستخدم للتعامل مع الأزمات، من أجل تجنب وقوعها والتخطيط للحالات التي يصعب تجنبها بهدف التحكم في النتائج والحد من الآثار السلبية ويرى أن هذا التعريف أن إدارة الأزمات لتجنب الآثار السلبية للأزمة تحتاج لنوع من التخطيط تعد محاولي لتطبيق مجموعة من القواعد والإجراءات والأسس المبتكرة ،وتتجاوز أساليب الإدارة الروتينية المتعارف عليها والأشكال التنظيمية المألوفة ،وذلك بهدف السيطرة والتحكم بالأزمة وتوجيهها وفقا لمصلحة الدولة (هويدي، ٩٩٣: ٥٣٧).

أنواع الأزمات:

- ١) أزمات داخلية: هي التي تهدد كيان الدولة الداخلي وأمنها القومي .
- ٢) أزمات خارجية: هي الفعل أو الحدث الذي تهدف من ورائه دولة ما إلى أحداث تغيير حاد ومفاجئ في الوضع الدولي الراهن.

٣) أزمات الصراع المسلح.

٤) أزمات الإرهاب الدولي (السيد، ١٩٩٩: ١٧٢).

معايير لتقسيم أنواع الأزمات :

١) أزمات سياسية (الاغتيالات -خطف الطائرات)

٢) أزمات عسكرية (الحروب-التمرد-التهديد باستخدام القوة)

٣) أزمات اقتصادية (المواد الغذائية-نقص الطاقة)

٤) أزمات اجتماعية (أعمال الشغب-الفتن الطائفية)

٥) أزمات كونية (الفيضانات السيول)

أسباب رئيسه مرتبطة بالمؤسسة لنشوء الأزمات

١) فشل أداري لمتخذ القرار نتيجة لحدوث خلل أداري معين أو عدم خبرة أو حداثة معرفة.

٢) ممارسة الإدارة بمفهوم ضيق

٣) المعتقدات والثقافة الخاطئة

٤) الضعف الإداري والمالي.

٥) بؤر خلافية قديمة مع مرور الوقت تسبب نشوء أزمة (السيد، ٢٠٠٢: ١٨٨).

أسباب الأزمات الدولية:

١) الكوارث الطبيعية

٢) الأزمات المتعمدة

٣) سوء الإدارة

٤) الإشاعات الكاذبة

٥) تعارض المصالح والأهداف

٦) سوء الفهم الناتج عن المعلومات المبتورة والتسرع في اتخاذ القرارات

٧) اليأس والانهزامية

٨) سوء التقدير أو التقييم بسبب الإفراط في الثقة وسوء تقدير قوة الطرف الأخر والاستخفاف به والتقليل من شأنه

٩) الأخطاء البشرية

١٠) الرغبة في الابتزاز والتسلط واستعراض القوة. (www.uobabylon.edu.jo)

الخصائص والسمات المشتركة للأزمات:

١) أن يشعر الإنسان باليأس والعجز وعدم القدرة على التعامل مع الموقف

٢) إن الأزمة تمثل نقطة تحول أساسية في أحداث متعاقبة ومتسارعة

٣) إن تصاعد الأزمة المفاجئ يؤدي إلى درجات عالية من الشك في الحلول المطروحة لمواجهة الأحداث المتسارعة

٤) وجود تركيبة من القوى التي تضغط على الإنسان قد تكون نفسية أو جسدية أو اجتماعية

٥) أنها تسبب بداية حدوثها صدمة ودرجة عالية من التوتر يضعف إمكانية مواجهتها (الحوالدة، ٢٠١٣: ٣٣-٣٩)

استراتيجيات المواجهة والتعامل مع الأزمة:

الهدف من مواجهة الأزمات هو وقف التدهور والخسائر، السيطرة على حركة الأزمة والقضاء عليها الاستفادة من الموقف الناتج عن الأزمة في الإصلاح والتطوير، ودراسة الأسباب والعوامل التي أدت للأزمة لاتخاذ إجراءات الوقاية لمنع تكرارها أو حدوث أزمات مشابهة لها، كما يمثل أسلوب التعامل مع الأزمة أهم العوامل المؤثرة في تطور الأزمة والحد من الخسائر أو القضاء عليها.

أولاً: الأساليب التقليدية لمواجهة الأزمات

١) اللجنة: تستخدم هذه الطريقة عندما لا تتوفر معلومات عن القوى الحقيقية التي صنعت هذه الأزمة والتي لها مصلحة في إنشائها ومن ثم يكون هدف اللجنة معرفة صانعي الأزمة وإفقاد الأزمة قوتها.

٢) الإخماد: هي طريقة بالغة العنف تقوم على الصدام العلني العنيف مع قوى النظر عن المشاعر والقيم الإنسانية.

- ٣) الكبت : وهي تاجيل ظهور الأزمة وهو نوع من التعامل المباشر مع الأزمة.
- ٤) العزل لقوى الأزمة :يقوم مدير معالجة الأزمات برصد وتحديد القوى الصانعة للأزمة وعزلها عن مسار الأزمة وعن مؤيديها، وذلك من اجل منع انتشارها وتوسعها وبالتالي سهولة التعامل معها ومن ثم حلها .
- ٥) التنفيس:هي طريقة تنفيس البركان حيث يلجأ المدير إلى تنفيس الضغوط داخل البركان، للتخفيف من حالة الغليان والغضب والحيلولة دون الانفجار.
- ٦) البخس :أي التقليل من شأن الأزمة من تأثيرها ونتائجها
(<http://repository.hauss.edu.jo>).

ثانيا: الأساليب غير التقليدية لمواجهة الأزمات

هي طرق مناسبة لروح العصر ومتوافقة مع متغيراته

- ١) التدمير
- ٢) الاحتواء
- ٣) التحويل
- ٤) التفريغ
- ٥) التفتيت
- ٦) التصعيد
- ٧) الوفرة الوهمية
- ٨) الاحتياطي التقليدي
- ٩) المشاركة الديمقراطية
- ١٠) فرق العمل(الحوالدة، ٢٠١٣: ٢٤).

ثالثا: الأسلوب العلمي لمواجهة الأزمات

- ١) الدراسة المبدئية لابعاد الأزمة
- ٢) الدراسة التحليلية للأزمة
- ٣) التخطيط للمواجهة والتعامل مع الأزمة

رابعا: اتخاذ القرارات في الأزمات

تتمثل كفاءة اتخاذ القرارات أثناء الأزمات في :

- ١) الفاعلية في القرار
- ٢) القبول

الفصل الثاني الأزمة السورية والأمن الوطني الأردني

تدخل الأزمة السورية عامها الثامن دون حلول أو مقترحات تساهم في المدى المنظور، فأصبحت سوريا ساحة لصراع النفوذ والمصالح وتدور على أرضها حرب بالإنابة بين الفرق المتصارعة والجيش العربي السوري، ومع مرور الوقت أصبحت الأزمة أكثر تعقيدا على المستوى الداخلي والخارجي ومن الصعب السيطرة عليها في غياب الرؤية الدقيقة الواضحة، فأصبحت سوريا ساحة تصفية حسابات بين معظم الدول، ومن هنا سوف نتطرق الدراسة إلى بيان الآثار والتداعيات المحلية والإقليمية والدولية المؤثرة في الداخل السوري .

وسيتم تناول هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: تداعيات الأزمة السورية على الأمن الوطني الأردني

المبحث الثاني: التعامل الرسمي الأردني مع آثار الأزمة داخليا وخارجيا

المبحث الأول تداعيات الأزمة السورية على الأمن الوطني

اندلعت الأزمة السورية في ٥ آذار ٢٠١١ عندما قام الشبان السوريون بمطالبات إصلاحية اقتصادية وسياسية واجتماعية في سوريا، وقاموا أهالي الشبان باحتجاجات ضد الاستبداد والقمع وكبت الحريات والفساد وعلى أثر هذه الاحتجاجات تم اعتقال أطفال درعا وتعرض أهاليهم للإهانة في ١٨ آذار ٢٠١١ خرجت المظاهرات من مناطق متعددة من سوريا وهي: درعا-حمص-دمشق-بانياس، الأمر الذي أدى بقوات الأمن الى مواجهتهم أمنيا، وقتل العديد منهم وكان تأثير الاحتجاجات واضح حيث قام الرئيس بشار الأسد بخطايا علنيا، وبعد ذلك تم تشكيل حكومة جديدة عوضا عن الحكومة السابقة، أما في ٢٥ نيسان ٢٠١١ إطلاق قوات عسكريه من قبل الجيش السوري في كل من درعا ودوما، ونتج عنها قتل الكثير من الأشخاص، وفي ٢٨ نيسان ٢٠١٢ بدأت حملة أخرى في كل من المدينتين تليبيسة الرستن ونتج عنها حوالي مئة قتيل، قام عشرات الأف باعتصام في وسط سوريا ومدينه حماه مما أجبرت قوات الأمن بإطلاق النار وأدت الى قتل ٧٠ شخصا ومن هنا وصلت الأزمة السورية إلى منعطف خطير. (مقلد، ٢٠١٤: ٦٧)

سيتم توضيح إبراز عناصرها (علي ٢٠١٤: ١٩٨)

(١) بينت الأزمة السورية عدم قدرة المجتمع الدولي اتخاذ موقف صريح تجاه الأزمة السورية، والسبب يعود إلى انفصال الدول الكبرى أمريكا وبريطانيا وفرنسا من جهة، ومن جهة أخرى روسيا والصين، مما أسهم في زيادة الصراع الداخلي بين أطراف الصراع في المعارضة السورية والنظام السوري بشار الأسد.

(٢) بروز استخدام أسلحة الدمار الشاملة واستبداد ووحشية النظام بحق الشعب السوري وارتفاع عدد القتلى إلى أكثر من ٢٠٠ ألف قتيل.

٣) عدم قدرت الأمة العربية على اتخاذ موقف أو حل تجاه الأزمة السورية.

٤) بروز التحالفات ومنها التحالف الطائفي النظام السوري وإيران وحزب الله اللبناني والقوى الشيعية العراقية بشكل مدعوم وظاهر من روسيا .

المطلب الأول التداعيات السياسية والأمنية

تعتبر هذه التداعيات من أكبر التداعيات التي تواجهها الأردن داخليا، هناك العديد من التداعيات التي تقف في وجه المسار الديمقراطي بحيث أن القدرة على استمرار النهج الديمقراطي شكلت تداعيا لا يمكن تجاهله، ولا بد من فتح مجال لاستمرار النهج الديمقراطي وتنميته. ما زالت الديمقراطية في الأردن بحاجة لتعزيز ودعم جهودها من خلال تعميق مفهوم الحرية واشتراك كافة قطاعات المجتمع في عملية صنع القرار، ونشر الوعي السياسي والمشاركة السياسية.

وهناك عوائق وقفت في وجه الديمقراطية في المرحلة السابقة التي عاشها الأردن، وكانت ممثلة بالأحكام العرفية وحظر الأحزاب، ويجب تخطي هذه المرحلة نحو مزيد من الديمقراطية (العنقرفة والبواعنة، ٢٠٠٧: ١٩٦)

إن الحياة الديمقراطية في الأردن عادت بعد انقطاع فترة طويلة دامت ٣٢ سنة، منذ ان وقف الحياة الحزبية عام ١٩٥٧ حتى العام ١٩٨٩ يمثل إنجازا مريدا بين الدول العربية وبالذات في منطقة الشرق الأوسط، وكان أمام هذه العودة تحدي حقيقي تمثل في صعوبة فهم المواطنين لمتطلبات الديمقراطية الحقيقية التي تقوم أساسا على احترام سيادة القانون واحترام رأي الأغلبية، وعدم تقديم المصلحة الخاصة على المصلحة العامة واختيار الشخصيات الكفؤة للعمل السياسي والخدمة العامة. (العايد والعويمر، ٢٠٠٩: ٢٥٠)

هناك ظاهرة الإرهاب والعنف وتفرض ضرورة العمل على معالجة كافة مضامينها وأشكالها، وكما تقتضي ضرورة العمل على تحسين صورة الإسلام، والنأي بها عن كل ماله علاقة بالعنف السياسي والإرهاب.

أي ان ظاهرة العنف السياسي تأخذ أشكالا مختلفة العنف الذي يتجه نحو السلطات السياسية والمدنيين في المجتمع يسمى إرهابا والعنف المسلح الذي تمارسه التنظيمات السياسية التي تخضع بلادها للاحتلال كما في فلسطين والعراق وغيرها.

وقد كان لطبيعة الأردن وموافقة السياسية وموقعه الجغرافي أصبح عرضه للإرهاب، وقد شهد الأردن عدد من التنظيمات السياسية التي تنحني لاستخدام العنف وبعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ وتفاقم الإرهاب. وقد عانى الأردن من هذه الظاهرة من خلال تفجيرات فنادق عمان في شهر تشرين الثاني عام ٢٠٠٥ والذي نتج عنه استشهاد ستين شخص وسقوط عشرات الجرحى.

أن التحدي السياسي لظاهرة العنف السياسي، يتمثل في طبيعة التنظيمات التي تديرها وتحاول أن تحاورهم، تمهيداً لدمج هذه التنظيمات في المجتمع وتخلص من هذه الظاهرة (العنصرة والبواعنة، ٢٠٠٧: ١٩٧)

لقد تأثرت الأردن بسبب الصراع الدولي والإقليمي الدائر في المنطقة، فموقع الأردن الجغرافي المتوسط بين دول وقارات من الشرق والغرب، وسبب هذا الموقع كثير من المشاكل للأردن .

فالصراع في العراق وفلسطين وعدم استقرار البلدان العربية كل هذه الأحداث أثرت على الأردن.

فقد سعت الأردن منذ نشأتها حتى وقتنا الآن نتيجة موقعها إلى المطالبة بعدم تطور الخلافات البيئية الى نزاعات وصراعات تؤثر على أمن واستقرار الأردن .(العايد والعويمر، ٢٠٠٩: ٢٥٠)

الأحزاب السياسية تلعب الأحزاب السياسية دوراً كبيراً في التحكم بالاستقرار السياسي الناجمة عن مصدر الأحزاب السياسية، التي تعتمد على طبيعة الأحزاب ذاتها وطبيعة الوعي السياسي والفكري، وتعرف على درجة التعلق بالأحزاب السياسية الأردنية القائمة التي بلغ عددها ١٨ حزبا حسب تاريخ التأسيس حتى نهاية آذار ٢٠١١ وأيضاً الاستقرار الداخلي للدولة .

أبرز التحديات التي تثيرها الأحزاب السياسية الأردنية هي (العنصرة والبواعنة، ٢٠٠٧: ١٩٨)

١) إن أغلبية الأحزاب تحتاج إلى إصلاحات ديمقراطية من الداخل وذلك يتم من خلال اشتراك المرأة في الحياة الحزبية وحرية الرأي والتعبير داخل الحزب الواحد.

٢) عدم قناعة المواطنين بالانتساب الى الأحزاب، ونظرتهم السلبية في الممارسات السياسية.

٣) إن حزب جبهة العمل الإسلامي هو واجهة سياسية لجماعة الإخوان المسلمين التي تأسست منذ عام ١٩٥٢، وهو أكثر الأحزاب تنظيماً وله قواعد شعبية ويعتمد في تمويله على التبرعات التي يحصل عليها من خلال المشاريع الاستثمارية وجمعية المركز الإسلامي الخيرية.

٤) إن الوضع الداخلي لبعض الأحزاب يشير إلى أن رئيس الحزب أو الأمين العام يتمتع بالقيادة، وأن الولاء داخل الحزب يكون للقائد وليس للمبادئ لأنه هو مصدر تمويل الحزب.

٥) كثير من الأحزاب السياسية لم تستجب لنصائح والتوجهات العام التي تقدم من قبل السياسيين الأردنيين والمسؤولين ومخاطبة جلالة الملك لأكثر من مرة بالاندماج وتشكيل كتلتات تضم أربعة مجموعات للأحزاب :

ونجد ان المشهد الحزبي الأردني منقسم إلى أربع ألوان رئيسية: (الزغول، ٢٠١٣: ٧٥)

التيار الإسلامي: تمثل جبهة العمل الإسلامي التي تستند على التراث الحزبي الذي تمثله جماعة الإخوان المسلمين وهذه الجبهة أيضا

(١) التيار اليساري: والذي يمثله الحزب الشيوعي الأردني، (حشد) الحزب الديمقراطي الأردني و عدة أحزاب كحزب الوحدة الشعبية.

(٢) التيار الثالث: تيار الوسط والذي يمثله أحزاب العهد والمستقبل وغيرها.

(٣) التيار القومي: أحزاب البعث والحزب العربي .

وحيث أن يمثل التحدي الذي يواجه الأردن من خلال المعارضة غير المنتمية بالكامل للسياسيات الأردنية، ونتيجة الوضع الديمقراطي الأردني بعض الأحزاب مدعومة من الخارج، وأن استئناف الحياة الديمقراطية الذي بدأت عام ١٩٨٩ أدى ظهور حركات وأحزاب مستغلة بذلك قانون الأحزاب، وكما انه ظهر العديد من الأحزاب المرخصة وغير مرخصة ومن هذه الأحزاب:

الأحزاب الدينية المتطرفة :

إن هذه الأحزاب قد تتبنى فكرة معارضة الدولة، والدعوة الى الثورة ومهاجمة وتكفير الدولة، للإطاحة بالدولة الأردنية ولا تعترف بالدستور وترفض التعددية السياسية والديمقراطية وقانون الأحزاب، وأيضا تتلقى دعما من الدول الخارجية وتقوم بأعمال تخريبية وهذه محظورة في الأردن، وهذه الأحزاب تشكل خطرا مباشرا على الأمن الوطني الأردني نظرا لتبنيها سياسات واتجاهات قد تؤثر في الوحدة الوطنية وهذه الأحزاب حزب التحرير وجماعة التكفير وتمثل أهداف الحزبين بما يأتي:

(١) هدف استراتيجي: وهو محاربة نظام الحكم في الأردن .

(٢) هدف تنظيمي: وهو بناء قواعد تنظيمية وحزبية لها على السامة الأردنية .

(٣) هدف سياسي: وهو محاولة خلق جبهة معارضة نظام الحكم في الأردن.

(٤) هدف تخريبي: من خلال النشرات والصحف والمجلات بهدف إظهار السلبيات والتركيز عليها.

(٥) هدف استخباري: وهو جمع المعلومات الأمنية والاجتماعية والاقتصادية عن الأردن.

الإخوان المسلمين وجبهة العمل الإسلامي:

إن جماعة الإخوان المسلمين وجبهة العمل الإسلامي تحاول ان تخترق الشارع الأردني وتحاول أن تستغل الظروف التي تحصل في الضفة الغربية والعراق وذلك عن طريق تحريض وإقناع بعض المواطنين بأفكار وأطروحات الجماعة وخاصة كل ما يتعلق باليهود كما لوحظ أن استغلوا بعض المنابر وإقامة المهرجانات الجماهيرية، وكان لجبهة العمل الإسلامي موقف تأييد للنظام السياسي الأردني منذ بداية تأسيس واستقلال المملكة عام ١٩٥٧ وبرز من خلال دعوتها للوحدة الوطنية والحفاظ على المكتسبات الوطنية.

الأحزاب اليسارية:

هدف هذه الأحزاب تحقق الاشتراكية وترتبط بالدول الخارجية وتأرض العملية السلمية وتتلقى دعمها من الخارج .

أبرز هذه الأحزاب الحزب الشيوعي الأردني وحزب الشعب الديمقراطي الأردني "حشد" والحزب التقدمي والديمقراطي وحزب الشعبية الديمقراطي الأردني وحزب الديمقراطي الوحدوي الأردني، وبعضهم يرى الكفاح المسلح هو الكفيل بإعادة الحقوق العربية.

ولقد شهد الأردن عام ٢٠١١-٢٠١٣ حراكا سياسيا حيث شكل تحديا للأحزاب السياسية بأطرافها كافة المعارضة منها والمولية، الحركات الشبابية خطت الأضواء السياسية، مما أدى بأحزاب المعارضة إلى تصعيد مطالبها الإصلاحية وتصليب مواقفها السياسية وحاول بعض أطراف اختراق الحراك والسيطرة عليه واعتقدت هذه الأحزاب أن يكون لديها قاعدة شعبية تمكنها من تحقيق وفرض مطالبها.

تبين أن أحزاب المعارضة ليس لها قاعدة شعبية التي تمكنهم من تحقيق مطالبها الجذرية، وأيضا تبين مع مرور الوقت أن التيار العام في الحركات الشعبية غير الحزبية لا تذهب إلى حد المطالبة بتغيير بنية النظام، وحاول بعض أطراف المعارضة اختراق الحراك والسيطرة عليه.

استجابة الدولة لجزء من مطالب الحراك الشعبي وأثرت على قوى المعارضة بشكل سلبي (شتيوي، ٢٠١٣: ٤١)

إن الأحزاب السياسية الوسطية والمولية اكتسبت مكانتها وقوتها السياسية من علاقتها بالدولة وليس من خلال خطابها الإصلاحي ورصيدها الشعبي، جاءت الحركات الشعبية من رمم قواعدها الشعبية وتجاوزها بالخطاب الإصلاحي الجذري الذي لم يستطيع ان تجاربه.(شتيوي ٢٠١٣: ٤١)

بسبب موقع الأردن جغرافيا وطبيعة تركيبته الديمغرافية ومحدودية مواردها الاقتصادية جعل مسألة استقرار الأردن ومعالم مستقبلية يتوقف على كيفية التعامل معها ومعالجتها فقد لعبت العوامل الاقتصادية والديمغرافية والجغرافية دورا محددًا للسياسة الأردنية الداخلية والخارجية من حيث ترتيب وسائل تحقيقها والخيرات والأولويات التي تحققها.

فالأردن يعتبر دولة صغيرة وضعيفة نسبيًا تحاط بدول قوية نسبيًا مقارنة معها، ويتسم الأردن بقلّة الموارد وتتشكل التركيبة السكانية للأردن من مواطنين أردنيين من أصول أردنية وفلسطينية، وكما يتسم الاقتصاد الأردني بصغر الحجم.

أما بالنسبة لسلوك الدولة السياسي تسمو على الاعتبارات السياسية والأمنية على غيرها من الاعتبارات وبسبب ذلك يتوقف بقاء الدولة نفسها على هذه التحديات السياسية والأمنية التي يواجهها الأردن ومن أهمها: (محافظة وآخرون، ٢٠١٠: ١٧٦-١٧٧)

(١) استقرار الأوضاع الإقليمية فموقع الأردن تجعله عرضة لعدم الاستقرار الإقليمي يتأثر بها سلباً تهدد خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتتعكس على استقرار الأمن الداخلي، لذلك على الأردن العمل على تحقيق الاستقرار الإقليمي لاسيما بدول الجوار، فإن عدم استقرار الأوضاع في الأراضي الفلسطينية والعراق واستمرار حالة التوتر والفوضى يشكلان تهديداً مباشراً لأمن وسلامة الأردن.

(٢) تحقيق الأمن والاستقرار السياسي فموقع الأردن في التغيرات الإقليمية، يعرضه لتهديدات جديدة للنظام السياسي القائم واستمرار الأردن كدولة مستقرة ومستقلة.

(٣) محاربة العنف والإرهاب والتطرف بكافة أشكاله والتأكد على أن الدين الإسلامي السمح لا صلة له بدعاوى العنف والإرهاب ويجب تقديم صورة حضارية أخلاقية للإسلام القائم على التسامح واحترام إنسانية الإنسان.

(٤) الديمقراطية والتنمية السياسية يعتبر الأردن التنمية السياسية أولوية في العمل الوطني، وبهدف إشراك كافة المواطنين في عملية صنع القرار والاستفادة منهم في المشاركة السياسية التي تمكن الدولة الأردنية من تعبئة الموارد البشرية، كما اعتبرت الديمقراطية تحدي يواجه الأردن كنظام حكم وثقافة سياسية ومنهج لإدارة الصراعات السياسية والاجتماعية وصل النزاعات وتحقيق أمن الوطن والمواطن واستقرارها.

(٥) الوحدة الوطنية التي تشمل مكونات المجتمع الأردني وأهم مرتكزات الأمن الوطني الأردني خاصة في الظروف المحيطة التي في الإقليم والتي نحن جزء مكون ورئيسي، ولا نملك ترف الإفلات من التأثير المباشر أو غير مباشر بمخرجات تلك الظروف وتقاطع المصالح الإقليمية والدولية بمخرجات الصراع الدائر في المنطقة على المستويين الداخلي والخارجي (المصري، ٢٠١١: ٧٥)

إن الوحدة الوطنية يمكن أن يتعزز ويكون من أهم مقدمات الأمن الوطني الشامل بكل أبعاده السياسية والاجتماعية والاقتصادية عند التوصل إلى معادلة إصلاحية وطنية تركز جملة من المبادئ والمفاهيم بهدف التأكيد عليها وهي: (المصري ٢٠١١)

إن الأردن وطن مستقل بهويته الوطنية الأردنية وإن كل من يحمل جنسية أردنيه فهو أردني ويجب أن يتصرف على هذا الأساس.

المواطنة هو المقدمة الأساسية لوحدة الشعب والأردن وطن واحد أصيل ويعمل على إعلاء شأنه والإيمان الكامل بهويته الوطنية الراسخة.

هناك أسس محددة يجب التوصل إلى توافق وطني أهمها:-

- (١) تعزيز مبدأ ومفهوم المواطنة أي هو الكفيل بالقضاء على مفهوم الوطن البديل.
- (٢) ان الأردن هويته الوطنية الأردنية ثابتة ولا يتزعزع في سلوك الأردنيين كافة.
- (٣) العمل على تثبيت أسس الدولة المدنية العامل الأساسي للوحدة الوطنية.
- (٤) الإيمان بالإصلاح السياسي واتخاذ إجراءات لمكافحة الفساد بكل أشكاله والقضاء عليه.
- (٥) احترام مبدأ حقوق الإنسان وتكريس قيم العدل وتجذير الحريات وسيادة القانون.

إن التنوع الثقافي في الأردن الذي يحتوي أعراق متنوعة عرب وشيشان وغيرهم ووجود الدين المسيحي الى جانب الدين الإسلامي الذي يدين به اغلبية الشعب الأردني وان وجود كل هذه الاختلافات تسعى الدولة الأردنية إلى صهر المتناقضات وبعد الاستفادة منها لتكون عامل جذب ووحدة الدولة الأردنية توجّهت إلى تعزيز المواطنة والهوية الوطنية والولاء والانتماء واحترام القانون وعدم الاعتداء على الآخرين. (العابدين والعويمر، ٢٠٠٩: ٢٥١)

الأسباب والدوافع التي أدت لقيام الثورة السورية :

أولاً: الدافع الأمني :

عدم المساواة بين المواطنين السوريين وكانت من احد العوامل التي دفعتهم إلى معارضة النظام، حيث كان انتشار الظلم وعدم الحصول على حقوقهم في أي مجال من مجالات الحياة بشكل متساو مع المواطن الآخر، من أبناء الطوائف العلوية إلا عن طريق الأجهزة الأمنية.

اثاره الصراع بين المواطنين السوريين تتشكل المذهبية الأثنية عامل من عوامل الصراع بين فئات المجتمع السوري للأسباب التالية :

وجود عدد من المذاهب والطوائف في سوريا يقتصر على الطائفتين الدرزية والعلوية مثلا، أيضا بعض المذاهب المسيحية.

انقسام بعض الطوائف كالعربيين والدروز عن الإسلام الشيعي في العصور الوسطى لما لهم من معتقدات وممارسات خاصة فيهم.

الكتاب المقدس المعروف ب((الحكمة))الذي يستمد الدروز عقيدتهم منه وفي بلدة سلميه يتمركز الإسماعيليون السوريين.

خلال حكم الأسد جعل العلويين يرون أنفسهم بأنهم مسلمون ينتمون إلى التيار الأساسي في الإسلام. (غيفورد، ٢٠١٢: ٢٢)

تغول الأجهزة الأمنية وسحقها للمواطن

النظام السوري ربط كل عوامل الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بالأجهزة الأمنية، حيث تم تعدد الأجهزة وأصبح عددها ١٧ جهازا بالنسبة لعدد العاملين فيها ٣٦٥ ألف، ولقد ضعف ميزانية الجيش السوري وقامت الأجهزة الأمنية بتشكيل أخطبوطا يحاسب المواطنين على سكنه وتحركاته، وأصبح الخوف والرعب والتوتر في حياتهم، كانت الأجهزة الأمنية تغولها عامل رئيسي في قيام الثورة السورية .

تشكل (الجيش الحر) من أجل حماية المواطنين ورعايتهم من بطش النظام السوري ونتج عن النظام عدد من الجرحى والقتلى واللاجئين، نتائج الأزمة السورية على الشعب السوري:

١-القتلى: لن تتوقف الأزمة عن المظاهرات والدعوة إلى إسقاط النظام السوري واستخدام كل قواته العسكرية، ودمر أحياء وقرى وأدت إلى قتلى وجرحى واعتقال الألف .

٢-مجازر النظام: أبرزها كانت مجزرة الحولة التي وقعت ٢٠١٢-٥-٢٥ وكان عدد ضحاياها أكثر من مئة ضحية كان عدد الأطفال ٣٠ طفلا ساهم فيها الجيش السوري، وتم قصف قرى الحولة ووقعت مجزرة أخرى في محافظه حماه بتاريخ ٢٠١٢-٦-٦ وحدثت بنفس الطريقة التي قبلها ونتج عنها عدد من القتلى ادهم بالذبح والآخرين بإطلاق النار، حيث منع الجيش الحر المراقبين الدوليين الذين جاءوا من اجل معاينة المجزرة حتى لم يسجلوا اي وقائع تدين النظام السوري وبعدها بيومين تم ترتيب مسرح الجريمة وأخفى دوره فيها سمح للمراقبين الدوليين بتسجيل المسرح .

٣-تدمير المدن والقرى: هناك عدد من القرى والمدن دمرهم النظام لقد دمر عدد من القرى في محافظه إدلب وريف دمشق ودير الزور ودرعا ومدينه حمص أصبحت مهجورة وشبه خالية بسبب تدمير ثلثا منها.

٤-اللاجئون:لجأ بعض الشعب السوري الى الدول المجاورة كالأردن وتركيا ولبنان وغيرها من الدول، خوفا من وحشية النظام وبتش بعضهم الى المناطق الداخلية مع مرور الوقت ازداد عدد اللاجئين ومع استمرار بطش النظام وقمعه فمن واجب الأمة الإسلامية والعربية أن تمد العون والمساعدة قدر المستطاع تحقيق لقوله صلى الله عليه وسلم-(مثل المسلمين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسم الواحد اذا اشتكى منه عضو تدعى له سائر بالحمى والسهر .

أي يعيش اللاجئون في ظروف اجتماعيه واقتصاديه وصحية وتعليمية سيئة جدا ،يعانون من البرد في فصل الشتاء ومن الحر في فصل الصيف ومن الجوع والخوف.... (التوبة، ٢٠١٢: ٤٤)

الوضع السياسي:

نظام الحكم في سوريا قبل قيام الأزمة :

خلال حكم الأسد وبشار الأسد ،اعتمد النظام السوري على تبعية الجيش المطلقة خطة تضمن الهيمنة الكاملة على الدولة، حيث كان حكم الحزب الواحد في ظل حافظ الأسد وابنه بشار الأسد ،واعتمد نظام الحياه السياسية وجهازة الأمن ونتج عن هذا الواقع انتشار الفساد، وأيضا من تداعيات الأزمة السورية على الأردن:

(١) توتر الأوضاع وانتشار الصراع المسلح ،وتزايد خوف النظام الأردني من تهريب الأسلحة عبر الحدود من قبل المتطرفين الأردنيين، الأمر الذي ينعكس على البيئة الأردنية .

(٢) استمرار الأزمة السورية قد يشكل تهديدا للأمن الوطني الأردني والاقتصاد الأردني، وذلك لعدم تحمله على تكلفة اللاجئين السوريين الذين بلغ عددهم نصف مليون لاجئ ((نعمان، ٢٠١٢)) أي تأثير البنية الديموغرافية الأردنية بالأزمة السورية .

(٣) تخوفات الأردن من استمرار النظام السوري فاحتمال أو استمطاه استمرار النظام قد يعرقل التحويلات الديمقراطية في المنطقة العربية ، واحتمالات سقوط النظام وإنشاء حكومات ديمقراطية يمكن أن تعزز فرض التحولات الديمقراطية في المنطقة العربية وضمنها الأردن.

المطلب الثاني الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية

لقد تأثر الاقتصاد الأردني عام ٢٠١١ بأربعة متغيرات في بداية الأزمة السورية، وتمثلت بالأزمة المالية والحراك العربي والمحلي والأزمة الاقتصادية العالمية ،ومن ثم التشوهات الاقتصادية والأزمة السورية أخيرا، وبسبب هذه التغيرات لقد تعرض الاقتصاد الأردني الى صدمات في مجالات المديونية والمالية العامة وأدى إلى ازدياد نسبة البطالة والفقر وارتفاع في العجز المالي للدولة، حيث أن تجاوز العجز المالي نحو ٣.٣ مليار دينار عام ٢٠١٢ وهو عجز غير مسبوق بالنسبة إلى الناتج الإجمالي المحلي ، أدى إلى إيجاد تحدي أمام حكومة في كيفية تمويله حيث اضطرت الحكومة إلى عملية اقتراض داخلي من البنوك. (الوزني، ٢٠١٤: ٢٠).

تبين نتيجة المتغيرات والتحديات ان الاقتصاد الأردني قد تعرض الى أعباء كبيرة نتيجة الأحداث التي حدثت بالدول العربية وعلى رأسها الأزمة السورية كونها الدولة المجاورة للأردن.

في عام ٢٠١٣ واجه الأردن تحديا كبيرا والحكومة الأردنية في عام ٢٠١٤ وصفو تحدي كبير في توفير المساعدات الخارجية لتغطية عجز الموازنة (ضمرة، ٢٠١٣)

لقد برز قطاع الطاقة الذي يواجه الاقتصاد الأردني ٢٠١٣ ويجب على الحكومة الأردنية العمل على استغلال الطاقة المتجددة الذي سيعود بفوائد بعيدة المدى رغم ضرورة تشجيع الاستثمار وارتفاع تكلفتها الإنشائية في هذا أو لمجال، والتقليل من التكاليف التي تترتب على الخزينة الأردنية من خلال استغلال الصخر الزيتي في استخراج النفط. (ضمرة، ٢٠١٣).

إن الحكومة الأردنية واجهت صعوبات وتحديات قوية في التمويل والاقتراض الخارجي، والمطلوب من البنك المركزي ووزارة المالية والبحث عن مصادر تمويلية والحصول على الأفضل والأقل فائدة، تأثر الاقتصاد الأردني كغيره من اقتصادات المنطقة العربية بعدد من المعطيات في استمرار تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتعمق الأزمة المالية منطقة اليورو وحالة من عدم الاستقرار ببعض الدول العربية، حيث تسبب الثورات العربية لتزيد من أثر الأزمة العالمية على الاقتصاد الأردني.

خاصة الثورة السورية والصراعات المسلحة التي أثرت على العلاقات التجارية الأردنية وأيضاً بقدرة البضائع الأردنية لوصولها الى الأسواق الأوروبية وكان تراجع كبير على معدلات النمو الحقيقي لعام ٢٠١١ مقارنة بعام ٢٠١٠ من نحو ٥٪ الى أقل من ٣٪ ويعني الخسارة الاقتصادية قدرت بنحو ٤٠٠ مليون دينار أردني. (مركز الدراسات الإستراتيجية، ٢٠١٢).

التحديات التي تواجه الاقتصاد الأردني أهمها:

ضعف القطاعات الإنتاجية:

إن الاقتصاد الأردني يواجه ضيق بالقاعدة الإنتاجية وبشكل خاص في قطاع الإنتاج الصناعي والزراعي، أي أن الاقتصاد الأردني هو خدمي تحتل قطاع الخدمات حوالي ثلثي حجم النشاطات الاقتصادية وأدى ذلك إلى ارتفاع حجم الواردات وانخفاض حجم الصادرات.

يمكن بيان أهم التحديات التي تواجه حجم القطاعات الإنتاجية: (مركز الدراسات الإستراتيجية، ٢٠١٢)

(١) القطاع الزراعي: إن معظم القوى الأردنية تعمل في قطاع الزراعة إلا أن هذا القطاع لا يزيد مساهمته في الناتج المحلي عن ٨٪، ويعني ذلك إن محدودية كمية الإنتاج لنسبة كبيرة من القوى العاملة في الأردن، ويعود السبب في ضعف القطاع الزراعي الى عدة عوامل:

(أ) تسبب عامل الميراث بتفتت ملكية الأراضي الزراعية، وترك العديد من الناس أراضيهم دون زراعة، وهجرة بعضهم إلى المدن بحثاً عن فرص لحياة أفضل.

(ب) انخفاض إنتاجية الأراضي بسبب محدودية مياه الأمطار والري، وارتفاع الآلات الزراعية ومحدودية الأراضي الزراعية وارتفاع أسعار العلاجات والأسمدة.

الحكومات لم تبذل جهد لتبني سياسة زراعية قادرة على لجوء المستثمرين وتمسك المزارعين بمهنتهم، حيث اضطروا على الهجرة الى مراكز الدن للعمل في التجارة والخدمات تاركين ورائهم فجوة من الإنتاج الزراعي، ويجب على الحكومة إعادة رسم السياحة الزراعية والارتقاء بالقدرات وتوفير التمويل الرخيص لشريحة المزارعين بدل عن أهمية الارتقاء بدور مؤسسة التسويق الزراعي وضمان تسويق المنتجات لأسواق غير تقليدية. (مركز الدراسات الإستراتيجية، ٢٠١٢)

إن الأردن يعتمد على الإنتاج الزراعي وهذا يقلص من عجز ميزان المدفوعات وخسارة العملة الصعبة ونتيجة عجز الميزان التجاري هذا العجز الذي تعاني منه المملكة الأردنية منذ سنوات.

إن القطاع الزراعي الأردني كان قادرا تاريخيا على تلبية كافة احتياجات الأردن الزراعية، كما أن السياسة الاقتصادية قد سمحت لبناء الأراضي الزراعية الخصبة في كل من العاصمة والزرقاء، حيث كانت الزرقاء تعاني من مشاكل التصحر في ظل التراكمات السياحية الزراعية الخاطئة ومن هنا يبرز دور الشركة الوطنية للأمن الغذائي في ضبط إيقاع أسعار السلع الأساسية في الأسواق المحلية. (مركز الدراسات الإستراتيجية، ٢٠١٢)

من الضرورة إيجاد حل لأزمة تراجع حق المواطن من المعدلات الغذائية المطلوبة ليتمكن من المساهمة في تنمية بلاده، وذلك يتسبب بارتفاع أسعار السلع وغياب الوظائف الجديدة وتراجع في الإنتاج المحلي وبالتالي قدرة حصول المواطنين على حقهم الطبيعي من الغد. (مركز الدراسات الإستراتيجية، ٢٠١٢)

إن الأمن الوطني لأي دولة مرتبط بأمنها الغذائي، ويساهم ضعف القطاع الزراعي لأي دولة بأضعاف أمن الدولة وأيضا يتم التحقق من نجاح القطاع الزراعي في تنفيذ السياسات المرسومة ليكون الإنتاج أعلى وبالتالي يتم تحقيق أهداف الأمن الوطني الأردني.

تحدي المياه:

المياه : إن الأردن يعتبر من الدول الأربعة الفقيرة مائيا في العالم وحيث واجه قطاع المياه مجموعة من التحديات منها :

(١) تدني حصة الفرد السنوية المتاحة لجميع الاستخدامات اقل منها من ١٥% من خط الفقر المائي العالمي.

(٢) اتساع الفجوة بين الطلب على المياه والمتاح منها.

(٣) ارتفاع نسبة الفاقد من المياه.

(٤) ضعف التوزيع المائي.

٥) ارتفاع نسبة الهجرات الإقليمية القسرية والنمو السكاني.

حيث أثرت أزمة اللاجئين السوريين على قطاع المياه هناك تحديات تتطلب إعادة تأهيل شبكات المياه والصرف الصحي إنشاء المخيمات شكل خطرا على المياه الجوفية. (جريدة الدستور الأردنية، ٢٠١٣)

بما أن قدرت الحكومة الأردنية الاحتياجات من المياه للأغراض المختلفة بحوالي ١.٤٠٠ مليار متر مكعب لكل مناطق المملكة، كان هنالك طلب استثنائي لوجود اللاجئين السوريين في المملكة قد أضاف عجزا إجمالي يقدر بحوالي ٥٥٠ مليون متر مكعب سنويا ، وتم التعامل مع العجز من خلال برنامج التقنين، حيث توزع المياه على المواطنين يومين بالأسبوع، وجلب مصادر جديدة وبلغ إجمالي إيرادات سلطة المياه لعام ٢٠١٢ حوالي ١٦١ مليون دينار بينما بلغ إجمالي الأتفاق ٥٨٦ مليون دينار بعجز يبلغ ٤٢٥ مليون دينار. (جريدة الدستور الأردنية، ٢٠١٣)

بسبب العجز المائي الذي تعاني منه سلطة المياه لتسديد المستحقات المالية المترتبة عليها لعام ٢٠١٢ لشركة الكهرباء ومصفاة البترول والمقاولين، حيث تضاعف سعر الكهرباء لترتفع فاتورة الكهرباء إلى نحو ٨٥ مليون دينار بعد ان كانت نحو ٥٠ مليون دينار، وبلغت التكلفة للمتر الواحد من المياه على السلطة ٣٧ قرشا بدل ثمن الكهرباء، كما تقدر كمية مياه الشرب التي تضخ يوميا من الإبار داخل وخارج مخيم الزعتري للاجئين التي تنقل بواسطة الصهاريج تقدر بحوالي ٤٢٠٠-٤٥٠٠ متر مكعب ، ذلك باحتساب معدل ٣٥ لتر/اليوم /لل فرد وهي كمية كبيرة ،كان زيادة عدد اللاجئين السوريين الذين يتدفقون إلى أراضي المملكة أثر على المواد التموينية الأساسية التي دعمتها الحكومة الأردنية من غاز وطحين ومياه وكهرباء وقدرت وزارة التخطيط حاجة الحكومة الأردنية إلى ٢١٣,٧ مليون دولار تعويض مخصصات الدعم لهذه المواد لموازنة الدولة خلال عام ٢٠١٣.

إن عنصر الزراعة يشكل أساس التنمية الريفية التي قدرت فيها منظمة الأغذية على الصناعات الزراعية الاقتصادية للاستثمار في الموارد الطبيعية وتوفير فرص العمل والمحافظة على الصناعات الزراعية بحوالي ٥% من المساحة الكلية للأردن، حينما تمثل المراعي حوالي ٩% من المساحة الكلية، والزراعة تستهلك حوالي ٦٣% من الموارد المائية المتاحة في حين أنها قد تمثل ٦% من الاقتصاد الأردني وفقا للإحصاءات التي أجرتها وزارة العمل وصل عدد قوة العمل الزراعي إلى "١,٤٧" مليون عامل سنة ٢٠٠٧. (العضيلة، ٢٠٠٥: ٦٥).

كما تتسم مصادر المياه في الأردن بشحها وتذبذبها، ويقدر معدل طاقتها السنوية بحوالي "٧٨٠" مليون متر مكعب منها حوالي "٥٠٥" مليون متر مكعب مياه سطحية، وحوالي "٢٧٥" مياه جوفية إضافة لوجود مخزون جوفي غير متجدد ويمكن استغلاله حوالي "١٤٠" مليون متر مكعب سنويا من حوضي الجفر والديسي، يضاف إلى ذلك المياه التي استعادتها أثر توقيع معاهدة السلام الأردنية -الإسرائيلية.

ولكن الأهم هو تغيير في إدارة الطلب وتخصيص الكميات لكافة القطاعات لاستخدام المياه.

القطاع الصناعي:

قد شهد الأردن خلال الفترة الأخيرة من القرن العشرين تطورا تقنيا عاليا على مستوى البنية التحتية للأزمة، لقيام صناعات متطورة مثل: مشاريع الكهرباء، المياه، الخدمات العامة، شبكات الطرق الحديثة، لاتصالات ووسائل المواصلات، برغم من هذه التطورات لا يزال قطاع الصناعة في الأردن يعاني من تحديات وأهمها:

(١) ارتفاع أسعار مواد الطاقة اللازمة للصناعة.

(٢) ضعف القدرة التنافسية للصناعات المحلية في الأسواق أيضا ضعف الترابط بين القطاع الصناعي والقطاعات الأخرى.

(٣) ضعف رأس المال وصغر حجم السوق المحلي، وتدني مستوى الاستهلاك والقوة الشرائية لدى المواطن الأردني.

(٤) ضعف محدودية الموارد الأولية المحلية اللازمة للصناعة.

الانعكاسات الاجتماعية:

لقد واجه الأمن الوطني الأردني الانعكاس الاجتماعي، ويعاني من مشكلتي الفقر والبطالة كأحد واهم واضطر التداعيات التي تزيد قضية البعد العشائري، التي تؤثر على أمن الأردن الوطني .

الفقر:

إن حالة الفقر في الأردن لعام ٢٠١١ قد بلغت (١٤.٤%)، واعتمدت السلة الاستهلاكية للأسر في نفس العام وهذه هي نسبة الأفراد الذين يقل إنفاقهم عن متوسط خط الفقر العام للمملكة، وبلغ خط الفقر المطلق (الغذائي وغير الغذائي) ٨١٣.٧ ديناراً للفرد سنويا أي (٦٨ ديناراً للفرد شهريا)، أما بالنسبة لمستوى الأسر المعيارية وامكونة من (٥.٤٩) فرد شهريا أي ان خط الفقر الغذاء بلغ (٣٣٦) ديناراً للفرد سنويا (أي ٢٨ ديناراً للفرد شهريا). وقد أشارت بعض النتائج الى وجود تفاوت في نسبة الفقر في المملكة البالغ عددها ٨٩ قضاء موزعة على ١٢ محافظة بشكل ملحوظ اذ بلغت في الحد الأقصى في كل من محافظة العقبة (٧١.٥%) في محافظة المفرق قضاء الرويشد (٦٩.٦%) . (تقرير حالة الفقر ٢٠١٢.٢٠١٠) حيث بلغ متوسط الدخل السنوي لعام ٢٠١٠ إلى (٨٨٤٢) ديناراً للأسرة، بارتفاع مقداره ١٠.٥% عن متوسط بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٠ والذي بلغ حوالي ٧٩١١ ديناراً سنويا أما بالنسبة للمستوى التفصيلي ارتفع متوسط دخل الأسرة من الاستخدام في عام ٢٠١٠ بما

نسبته ٠.٨% عن عام ٢٠٠٨ ، وأيضاً ارتفع متوسط دخل العاملين لحسابهم الخاص بنسبة بلغت ٨.١% عن عام ٢٠٠٨ . (تقرير حالة الفقر ٢٠١٠.٢٠١٢).

وعلى صعيد الخصائص الاجتماعية أظهرت النتائج ارتفاع متوسط حجم الأسرة الفقير بلغت ٣.٩ فرداً بين الأغنياء بالنسبة لشكل صغار السن في الشريحة الأفقر ٤٧% من مجموع السكان في حين شكلوا ١٧% فقط من السكان الشريحة الأغنى ، وذلك يشير الى استمرار ارتفاع مستويات الإنجاب ونسبة الإعالة في الشريحة الأفقر وانخفاضها في الشريحة الأغنى لفترة البحث، وكما أشارت النتائج إلى انخفاضها نسبة كبار السن من السكان في الشريحة الأفقر وحيث بلغت ٣.٤% مقابل ١٦.٥% في الشريحة الأغنى .(تقرير حالة الفقر ٢٠١٠.٢٠١٢)

كانت انعكاسات على ظاهرة الفقر عام ٢٠١٠ وأيضاً التدخلات الحكومية المباشرة بالأسعار الجارية وباستثناء تحويلات صندوق المعونة الوطنية فقط من إجمالي دخل والأنفاق الأسري وبلغت نسبة الفقر ١٥.٨% بدلاً من نسبة الفقر الفعلية ١٤.٤%.

فمن البرامج والاستراتيجيات الحكومية والسياسات التي تستهدف الأسر الفقيرة وذات الدخل المحدود، التي كانت تسعى الى تحسين المستوى المعيشي لدى فئات المجتمع ومشاركتهم في العملية الإنتاجية؛ مما أدت الى عدالة في التوزيع الدخل بين أفراد المجتمع ، وقد دعمت الحكومة وبمشاركة من المؤسسات المجتمع المدني ومن القطاع الخاص، كما كانت الحكومة تسهل الحصول على التمويل لإنشاء مشاريع صغيرة ،وهي المشاريع التي تديرها الأسر المعيشية وهي مشاريع قطاع غير منتظم ساهم بشكل كبير جنباً الى جنب من الدعم الحكومي في تخفيض معدل الفقر من ١٨.٦% الى ١٤.٤%.(تقرير حالة الفقر ٢٠١٠,٢٠١٢)

أهم نتائج تقرير نوعية الحياة في الأردن للفترة (٢٠١٠,٢٠٠٢) الذي تم إعداده في الأردن لأول مرة ، ما يلي :

أولاً: لقد أظهر التقرير أن التفاوت بين المحافظات يجب النظر الى ضرورة إعطاء الأهمية الأزمة لبرامج التنمية المحلية المتكاملة، كما أظهر الاختلاف بين الريف والحضر اقل أهمية ، بحكم التوسع في توفر الخدمات العامة الاجتماعية من خلال الدولة مضافاً إليها مستوى التحضير المرتفع في المملكة.

ثانياً: التحسين في مؤشرات التعليم والمسكن الذي عاد الى نوعية الحياة وكانت مؤشرات الوضع الاقتصادي لم تتحسن جذرياً وهذا يعني انه يجب العناية الخاصة للبعد الاقتصادي كونه نقطة الضعف.

وأيضاً وضح التقرير أن احد الأسباب الأساسية في عدم تحسن مؤشرات البعد الاقتصادي للأسر يعود لانكشاف المملكة تمام الأزمات الخارجية، وأيضاً إلى فشل النمط الاقتصادي السائد في توفر فرص العمل بالقدرة الكافية، وكما تبين في التقرير إلى ان تأثير محافظة العاصمة بالأزمات العالمية وارتباطها بشكل كبير بالقطاعات الأكثر تازماً في كل من القطاع العقاري والقطاع المالي كان اكبر من المحافظات الأخرى .

العوامل التي تسبب الفقر في الأردن منها محلية ودولية وإقليمية وكما يلي:

(١) العوامل المحلية: ضعف السياسات الاقتصادية وتفشي الفساد في بعض الدوائر الحكومية والخاصة وضعف برامج الخصخصة غير الناجحة وتزايد أعداد العمالة الوافدة وتدني مساهمة المرأة في التنمية وضعف المؤسسات التي تنظم الفقراء وأيضا ضيق الحياة الاجتماعية.

(٢) العوامل الأولية : التي ساهمت في زيادة الركود الاقتصادي العالمي وزيادة نسبة الفقر في الأردن والعولمة وانخفاض حجم المعونات الدولية.

(٣) العوامل الإقليمية: إن وقوع الأردن في منطقة تشهد نزاعات إقليمية كثيرة وانخفاض حجم المعونات العربية والنزوح القسري لبعض الجنسيات المحيطة بالأردن نتيجة الحرب في العراق والاحتلال الإسرائيلي لفلسطين.

وأیضا ساهم الفقر في الآثار الاقتصادية والاجتماعية، التي تؤثر على الأمن الوطني الأردني في تفشي الأمراض الاجتماعية وانخفاض المستوى الصحي وضعف المشاركة في الحياة العامة وانخفاض المستوى التعليمي والثقافي ويساهم في الانعكاسات السلبية على وضع المرأة والأطفال.

أبرز التحديات التي واجهت المجتمع الأردني :

(خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ٢٠٠٦-٢٠٠٤) (الحمود ونجدات، ١٦٤: ٢٠٠٧).

(١) ضعف التنسيق بين المنظمات والمؤسسات العاملة في مجال التنمية الاجتماعية.

(٢) ارتفاع معدلات الفقر والبطالة بين محافظات المملكة بشكل ملحوظ .

(٣) ضعف الإمكانيات المادية والمالية والتقنية العاملة في قطاع التنمية الاجتماعية .

(٤) ضعف الأهمية النسبية لبرامج التدريب المهني.

(٥) الانخفاض النسبي لدور القطاع الخاص في قطاع التنمية الاجتماعية ومحاربة الفقر.

(٦) عدم كفاية دور المجتمعات المحلية والمحافظات في ميادين التنمية الاجتماعية مثل الإسكان والصحة والتعليم والعمل.

البطالة: يشهد الأردن منذ اندلاع الأزمة السورية ان إحلال العمالة الوافدة في السوق المحلي تسبب ارتفاع في نسبة البطالة لدى الشباب والعمال ذوي المهارات المتدنية ، البطالة تعتبر الاختلال بين معدل القوي العاملة وفرص العمل المتاحة وافة اقتصادية واجتماعية ان لم تعالج بالوقت المناسب والأسلوب المناسب سوف تتعمق ويصبح من الصعب معالجتها، وهي مشكلة وطنية يجب أن تتكاتف جميع الجهود الوطنية أمام تحدياتها،

وأيضاً دور الحكومة يجب أن يكون فعال في مؤسسات المجتمع المدني الأردني بأشكاله المختلفة والقطاع الخاص.

أهم أسباب البطالة في الأردن:

- ١) ارتفاع معدلات النمو السكاني الذي بلغت (٢.٢%) خلال الفترة (٢٠١١-٢٠٠٤).
- ٢) عدم توفر الاستثمارات الأجنبية الكافية لتستوعب كافة أعداد العمالة الوطنية.
- ٣) تراجع النمو الاقتصادي خلال العقود الثلاثة الأخيرة للمملكة.
- ٤) تدني الأجور مما جعل الأردنيين يعزفون عن العمل في القطاعات الزراعية وقطاع المنسوجات وقطاع العمالة المنزلة وتم الاستعانة بالعمالة الوافدة باجور اقل وبلغ معدل البطالة في الحضر (١٠.٢%) بين الذكور مقابل (١٢.١%) بين الإناث في عام ٢٠١٠، حيث بلغ معدل البطالة في الريف لعام ٢٠١٠ (١١.٥%) للذكور مقابل (٢٤.٨%) للإناث وبلغت نسبة الحضر لمجموع السكان في عام ٢٠١١ (٨٢.٦%). (دائرة الإحصاءات العامة، ٢٠١٢: ٥)
- ٥) تأثير العمالة الوافدة على العمالة الوطنية التي قدرتها دائرة الإحصاءات العامة بان عدد السكان الأردنيين في سنة العمل (١٥) سنة فأكثر وقد بلغ في عام ٢٠١٠ (٢٥٧٨٣٣٤) فرد وبلغ عدد العاطلين عن العمل (١٧٦١٨٦) فرد أو ما نسبته (١٢.٥%) من إجمالي النشطين اقتصادياً. (دائر الإحصاءات العامة، ٢٧: ٢٠١٠)

المبحث الثاني التعامل الرسمي الأردني مع أثار الأزمة داخليا وخارجيا

الموقف الأردني : إن الموقف الأردني اتسم منذ بداية الأزمة السورية بالغموض والدبلوماسية، وقد اتبع سياسة النأي بالنفس عن مناخ طلب التحويلات السياسية في المنطقة العربية تحديدا في سوريا، حتى لا تتأثر الأردن بالإحتجاجات السلمية التي تدفع نحو تحقيق الإصلاح السياسي ، حيث أن يعود الموقف الأردني عن تحديد موقفة تجاه الأزمة السورية؛ وذلك لخشية النظام الأردني من نظام سوريا لإخماد الأزمة والعمل على تصديرها إلى الأردن نتيجة الحرب الجارية على حدوده .

سبب تطور الأزمة السورية واستخدام العنف تجاه المواطنين، قد طلب الملك عبدالله الثاني بن الحسين من الأسد بالتناحي عن السلطة ، وتحويل موقفة من سياسة احتواء إلى محاولة إنهاء الأزمة وذلك من خلال استقبال اللاجئين السوريين عبر أراضي الأردن، وتقديم الدعم للمعارضة المعتدلة وسندرس هذا المبحث من خلال المطالبين التاليين:

المطلب الأول: إدارة للأزمة السورية داخليا

المطلب الثاني: التعامل مع الأزمة خارجيا

المطلب الأول إدارة الأردن للأزمة السورية داخليا

إن الأردن استقبل اللاجئين السوريين على أرضه منذ بداية الأزمة بأعداد متزايدة من الأسر السورية وأغلبهم من محافظة درعا السورية، والتي بدأت باللجوء إلى الأراضي الأردنية بعد شهور قليلة من بعد الصراع وكان دخولهم في ذلك الفترة عن طريق مراكز حدود مشروعة عبر مركز حدود الرمثا، التي كانت نقطة الدخول الرئيسية لهم كون المسافة بين مدينتي درعا السورية والرمثا الأردنية قريبة لا تزيد عن كيلو متر واحد ، وأكدت الحكومة الأردنية كانت مستعدة للحفاظ على حدودها المفتوحة أمام تدفق اللاجئين السوريين وقامت الحكومة الأردنية بتشكيل لجنة فنية لدراسة آليات الاستعداد لتطورات الوضع السوري وانعكاساته على الأردن ، اجتمعت اللجنة الفنية المكلفة بتاريخ ٢-٥-٢٠١١ من قبل مجلس الوزراء الأردني وضعت خطة للتعامل مع فرضية لجوء لاجئين من جنسيات أخرى ولاجئين سوريين من الأراضي السورية إلى الأراضي الأردنية. وقد قررت القوات المسلحة الأردنية ووزارات ومؤسسات الدولة المختلفة والأجهزة الأمنية إدارة شؤون اللاجئين المسموح لهم بالدخول إلى الأراضي الأردنية والعبور إلى الأماكن المخصصة لإيوائهم وتنظيم عملية الإيواء في المراكز، وتشكيل لجنة عليا لإدارة أزمة اللاجئين يرأسها وزير الداخلية وعضوية وزراء الخارجية والصحة ومدراء الأمن العام والدفاع المدني والدرك ومدير المخابرات العامة والقيادة العامة .

وفي الفترة الأولى من الأزمة السورية التي كانت العائلات الأردنية تستقبل أقاربها من العائلات السورية النازحة بسبب الأحداث الدائرة، قدمت المساعدات للعائلات السورية المقيمة في المدن الأردنية من خلال الجمعيات الخيرية المحلية بتعاون مع جهات دولية تقوم بتوزيع المساعدات على الأسر السورية المستضيفة في المحافظات الأردنية ويعود ذلك إلى الشعور الأخوي مع اللاجئين السوريين الذين لجأوا للمملكة الأردنية طالبيين الأمن والأمان.(جريدة الدستور الأردنية : ٢٠١١)

حيث أن الأمور الأمنية ازدادت سوء واشتد النزاع المسلح بين الحكومة ومتمردى المعارضة، وامتدت المظاهرات وشملت مدنا جديدة واتسعت دائرة العنف المتبادل واتبعتها حملات عسكرية وقصف الأحياء السكنية، ويمتد إلى أحياء مخلفة لمزيد من الضحايا وخسارة الأرواح وفي كل يوم يزداد عدد النازحين من الأسر السورية وكل منها يلجأ إلى البلد الأقرب إلى جهته ولجأ أهالي الشمال السوري إلى تركيا، ولجأ أهالي دمشق إلى لبنان وأهالي درعا إلى الأردن كونها الجهة الأقرب لهم انطلاقا من محافظة المفرق ومحافظة اربد ، أي أن الحكومة الأردنية أنشأت مخيمات للاجئين السوريين ومنها مخيم الزعتري في مدينة المفرق مع مفوضية الأمم المتحدة للاجئين في شهر تموز ٢٠١٢ ومساحة تزيد عن ثمانية كيلومترات مربعة ، وطاقته تستوعب إلى ما يقرب من ٨٠ ألف لاجئ وفي عام ٢٠١٢ منذ أن تم افتتاح مخيم الزعتري تم التسجيل ٣٥٠.٠٠٠ الف لاجئ سوري والعديد منهم قد قادر المخيم وكانت من خلال عدة طرق منها الطريقة القانونية وهي من خلال الرعاية من قبل الأردنيين، اما من خلال العودة التي تنظمها الحكومة لسوريا ،اما من خلال الخروج من المخيم من اللاجئين أنفسهم ، كما تتوقع التقديرات الحكومية ان أكثر ٩٠.٠٠٠ لاجئ قد غادر إلى سوريا عام ٢٠١٣ بالرغم أن العديد منهم عادت إلى الأردن .(مفوضية الأمم المتحدة للاجئين، ٢٠١٣)

وحيث انه يعتبر مخيم الزعتري شبة مدينة يضم أكثر من ١٧٠٠٠ الف وحدة سكنية والمعلمين الذين يعملون في مدارس المخيم الابتدائية والثانوية وأكثر من ٢٧٠ معلما أردنيا وقد تزايد عدد المدرسين في المخيم ليصل إلى ٤٦٢ معلم ومعلمة مقابل ٢٠ الف طالب يدرسون في مدارس المخيم موزعين على ١٢ مدرسة للذكور والإناث . (جريدة الغد الأردنية، ٢٠١٥)

جدول رقم (١)

عدد اللاجئين السوريين في المخيمات الأردنية عام ٢٠١٥

اسم المخيم	عدد اللاجئين بالآلاف
مخيم الزعتري	٨٢.٨٤١
مخيم الأزرق	١٧.٩٦٧
مخيم الإمارات الأردني	٥.٧٧٩

المصدر: جريدة الغد، ٢٠١٥

وذلك حسب بيانات عام ٢٠١٤ لمفوضية الأمم المتحدة للاجئين كان عدد اللاجئين في مخيم الزعتري ٨٠.٠٠٠ الف لاجئ، حيث بلغ مجموع اللاجئين السوريين في المخيمات ما يقارب ١٠٦.٥٨٧ لاجئ سوري حتى شهر آذار عام ٢٠١٣ واعتبارا من أكتوبر عام ٢٠١٤ هناك حوالي ٤٣٥.٠٠٠ الف لاجئ يقومون خارج المخيمات.

جدول رقم (٢)

عدد اللاجئين السوريين في مخيمات المملكة حسب تعداد ٢٠١٤

البلقاء	معان	مأدبا	الكرك	عجلون	جرش	الزرقاء	المفرق	اربد	عمان
٣.٢	١.٥	١.٥	١.٦	١.٦	٨.١	٨.٥	١٢.٥	٢٣.٤	٢٧.٥

المصدر: الإعلان، الهام عبد الرحيم ٢٠١٥، أثر التحديات الإقليمية على الواقع الجيوسياسي

للجوء السوري بلغت ٢٧.٥% في العاصمة، وتليها محافظة أربد ٢٣.٤% ثم محافظة المفرق ١٢.٥%، وتعتبر المفرق واربد أكثر المناطق تأثر بالأزمة السورية كونها مناطق حدودية مع سوريا ويعود ذلك لعدة أسباب منها :

إن المناطق تعاني من سوء الأحوال الاقتصادية المتماثلة بالفقر والبطالة وسوء الأحوال المعيشية، وهذا من قبل الأزمة وقدم اللاجئين السوريين إليها ، لكن بعد الأزمة زادت الأحوال سوء .

جدول رقم (٣)

عدد اللاجئين السوريين في محافظات المملكة حسب التعداد ٢٠١٥

مأدبا	معان	الكرك	عجلون	جرش	البلقاء	الزرقاء	المفرق	أربد	عمان
١.٨	١.٢	١.٥	١.٥	١.٧	٣.٣	٨.٢	١٢.١	٢٢.٨	٢٧.٩

المصدر: (العلان، الهام عبد الرحيم ٢٠١٥)

ان إحصائيات المفوضية العليا للاجئين السوريين طرأت تغيرات ملحوظة في نسبة عدد اللاجئين السوريين في المملكة عام ٢٠١٥ حيث ازدادت النسبة في العاصمة عمان وبعض المحافظات على النحو التالي: في عمان ٢٧,٥-٢٧,٩ وفي مادبا ١,٥-١,٨ وفي البلقاء ٣,٢-٣,٣%، وظهرت نسبة تواجد اللاجئين في محافظة الطفيلة نسبة ٠,٣% ومحافظة العقبة بنسبة ٠,٥%، هذا التواجد ولم يكن عام ٢٠١٤.

أفادت التقارير ان ٥٠٠ شركة سورية قد انتقلت إلى الأردن منذ عام ٢٠١١ مفوضية الأمم المتحدة ٢٠١٢، وهذا يدفع للتأكيد على ان الاستثمارات والمشاريع السورية تركزت ضمن العاصمة كونها تتمتع بتواجد المؤسسات الحكومية والشركات المختلفة كما انه يطرأ انخفاض بعدد اللاجئين السوريين في المحافظات التالية: اربد: ٢٣,٤%-٢٢,٨%، المفرق: ١٢,٥-١٢,١%، الزرقاء: ٨,٥%-٨,٢%، جرش: ١,٨%-١,٧%، عجلون: ١,٦%-١,٥%، الكرك: ١,٦%-١,٥%، معان: ١,٥%-١,٣%، وهنا الانخفاض يؤكد على ان محافظات المفرق واربد تعاني من سبل العيش الصعبة والبطالة وهذا ما دفع اللاجئين السوريين للبحث عن مناطق تلائم ظروف عيشهم ويتوفر فيها فرص عمل أكثر. (العلان، ٢٠١٥) الملحق رقم (١) بين انتشار اللاجئين السوريين في المنطقة ((ص٧٦))

جدول رقم (٤)

عدد اللاجئين السوريين في محافظات الأردن لعام ٢٠١٥ بالالف

المدينة	عدد اللاجئين
عمان	١٧٤,٩٧٢
اربد	١٤٣,٠٣١
المفرق	٧٥,٨١٠
الزرقاء	٥١,٢٤٨
البلقاء	٢٠,٧٠٢
مادبا	١١,١٧٢
جرش	١٠,٧٣٨
عجلون	٩,٣٨٧
الكرك	٩,٣٩٨

معان	٧,٢٧٨
العقبة	٣,١٢١
الطفيلة	٢,٠٤٧

المصدر: (العلان، الهام عبد الرحيم ٢٠١٥)

كما يبين الجدول أن أعلى تعداد سكاني للاجئين السوريين في العاصمة بلغ عددهم ١٧٤,٩٢٧ الف لاجئ، يليها محافظة اربد بتعداد سكاني بلغ ١٤٣,٠٣١ الف لاجئ سوري ومن ثم محافظة المفرق ٧٥,٨١٠ الف لاجئ سوري، وكان التعداد الأقل في محافظة العقبة حيث بلغ ٣,١٢١ الف لاجئ سوري ومحافظة الطفيلة ٢,٠٤٧ الف لاجئ، والمجموع الكلي للاجئين السوريين عام ٢٠١٥ في محافظات المملكة تمثل ٥٠٩,٥١٧ الف لاجئ، حيث أصبح عدد اللاجئين السوريين في المخيمات الثلاث الزعتري و الإماراتي الأردني، والأزرقي حيث يصبح المجموع الإجمالي ٦١٦,١٠٤ الف لاجئ.

حيث يتم دخول اللاجئين السوريين بطرق غير شرعية وغير مسجلين بالمفوضية وان هذه الأرقام والإحصائيات تبنى على أساس التسجيل القانوني للاجئين السوريين ولكنهم على الواقع عددهم اكبر بكثير بناء على الدراسات المتفرقة تمت الإشارة إلى أن عدد اللاجئين السوريين تعدى الثلاث ملايين لاجئ. (العلان، ٢٠١٥)

بين لنا ذلك أن الأردن قد أرادت العمل على سياسة الأمر، من خلال دعم تشكيل حكومة انتقالية في سوريا وتغليب حل سياسي، وأصبح الأردن أكثر انفتاحا على المعارضة ومساند لها من الائتلاف السوري المعارض، وبالرغم من ذلك النظام يرفض استخدامها خشية من تحول المخيمات إلى خزائن المسلحين المناوئين للنظام.

المطلب الثاني التعامل مع الأزمة خارجيا

السياسة الخارجية الأردنية هي نتاج لتأثير متغيرات داخلية ودولية وإقليمية، قد تعمل على توجيه السلوك السياسي الأردني الخارجي، من أهمها ضعف التجربة الدولية على مستوى أجهزة الدولة واقتصادها على الملك وشح في الموارد، حيث قامت السياسة الخارجية الأردنية على مرتكزين أي محاولة المواءمة في العلاقات العربية والدولية وأيضا محاولة الحصول على اعتراف عربي بدور الأردن المتميز داخل دائرة الإجماع الغربي، يضاف إلى ذلك الأزمات والتعقيدات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط .

لقد عانى الموقف الأردني من التعامل مع تقلبات الثورة السورية الراهنة، ولا توجد أي قراءه موحده لجهات صنع القرار السياسي أو الجهات الأمنية والعسكرية، كما تبدو وأغلبية الشعب الأردني منحاز للثورة السورية مع انقسامها حيال التدخل الأجنبي، وللموقف عدة مبررات منها ما يلي. (عياد، ٢٠١١)

- ١) خوف الأردن من أن يصبح ممرا لحرب لا يقدر عليها .
 - ٢) التأثير في الأردن وقناعة مراكز القرار بان النظام السوري قد يملك موازين القوى في الداخل ولم يكن هناك أي إشارات قوية على انهياره من الداخل في ضوء قاعدته العسكرية والأمنية والطائفية .
 - ٣) مراعاة مصالح الأردن الأمنية مع سوريا .
 - ٤) الضغوط السياسية الداخلية والخارجية التي يتعرض لها صانع القرار الأردني في مواجهة هذا الملف المتشابك .
 - ٥) الرأي العام الأردني منقسما تجاه الملف السوري ولا يوجد إجماع على الموقف والذي يجري في سوريا كما هو الحال الذي يجري في مصر وتونس وليبيا .
- آليات الموقف الأردني من الأزمة السورية :

كان الموقف الرسمي الأردني تجاه الأزمة السورية يجدها منقسمة ما بين تأييد الأزمة ومساندتها ومعارضتها والوقف إلى جانب النظام وفيما ذلك يتبين الموقفين:

الموقف الأول: المؤيد للثورة

هنالك مواقف عديدة تشير لوقوف المملكة لجانب الثورة السورية أهمها (عياد، ٢٠١١ وأبو رمان ٢٠١٢،

- ١) السياسة الخارجية الأردنية داعم مباشر لقرارات الجامعة العربية ضد ما يرتكبه النظام السوري .
- ٢) استقرار العنف ضد المدنيين السوريين ومطالبهم بالحرية والكرامة .
- ٣) صوت الأردن لمصلحة قرار سوريا في الجمعية العمومية للأمم المتحدة .
- ٤) وقف الشعب الأردني من بداية الأحداث إلى جانب الأشقاء السوريين وقد تم استقبالهم واعتصموا من اجل الحرية وخرج لمسيرات تطالب بوقف مجازر النظام .
- ٥) الحركة الإسلامية المعارضة تسير بالتعاون مع الاف اللاجئيين السوريين باعتصامات ومسيرات ضد النظام .
- ٦) قد شارك الأردن في مؤتمر أصدقاء سوريا الذي عقد في تونس .
- ٧) الاستجابة الأردنية لطلب العقيد حسن مرعي الذي هبط بطائرته في مدينة المفرق في قاعدة الملك حسين الجوية بمنحة اللجوء السوري .

الموقف الثاني: المعارض للثورة

هناك كثير من المواقف تشير لعدم وقوف المملكة بجانب الثورة السورية أهمها.(رضوان، ٢٠١٢، أبو رمان، ٢٠١٢، ناصر، ٢٠١١)

- (١) رفض الأردن سحب السفير من دمشق أسوة بدول عربية .
 - (٢) رفض الأردن لجميع محاولات التهريب عبر أراضيها .
 - (٣) أعلن رئيس الوزراء الأردني عون الخصاونه بان المملكة أبلغت الجامعة العربية رسميا لا تلتزم أي نظام عقوبات اقتصاديه عربيه ضد سوريا يمس مصالح الأردن .
 - (٤) بقيت الحدود الأردنية مفتوحة لحركة التجارة بين البلدين.
 - (٥) مما رفض رئيس الوزراء عون الخصاونه لأي تدخلات أجنبيه في أي نوع بالأزمة السورية.
 - (٦) ان الموقف الأردني يسير تجاه الأزمة السورية على خيط رفيع التوازنات بين الضغوط المتداخلة بين الداخل والخارج ، وان السياسة الأردنية تقاوم الضغوط التي تدفعها للانحياز الكامل لاحد الطرفين المتصارعين وتسعى لبذل جهد لاستمرار في مسك العصا من المنتصف .
- ظهرت في سوريا حالة من التوتر والتأزم وتعددت مستويات الصراع فيها وكانت الصراعات على المستوى الإقليمي والدولي .
- يتسم الصراع الإقليمي والدولي بالاستمرارية والتصادم بسبب تعارض مصالح الفاعلين والدوليين والإقليميين ونتج عن ذلك عدم وجود خطه واضحة وثابتة لحل التأزم في سوريا ،اختلف الموقف الإقليمي ما بين التأييد والحذر لما يحدث في الساحة السورية.

الدول المؤيدة للنظام السوري :

- (١) العراق: سيطرت العلاقات العراقية –السورية خلال فترة حكم الرئيس العراقي صدام حسين ،لسنوات عده واستمر الحال لبعده الاحتلال الامريكي للعراق ووضعت الخلافات تحسين العلاقات بين الطرفين.برهومة ،٢٠١١، ص٧٠
- (٢) إيران: كانت هناك علاقة استمرت ثلاثون عام كانت تتميز بالخصوصية والفرادة، وكانت ذات تحالف استراتيجي وهو أحد العوامل التي حققت توازن في منطقة الشرق الاوسط،حيث إيران قدمت دعمها المادي والسياسي للنظام السوري يبدو ان الموقف الإيراني ما يحدث في سوريا يتأثر في حد كبير أي تغيير في سوريا يدفعها نحو تغيير قواعد اللعبة السياسية وتتمتع فيها إيران نفوذ كبير .(ابو ناصر ،٢٠٠٧: ١٠٨-١١٠).

الأسباب السلبية التي تدفع الاتجاهات السياسية الإيرانية :

- (١) صعوبة التعامل مع البدائل في سوريا ونتيجة التوتر بين إيران والمعارضة السورية.
- (٢) سقوط النظام السوري لعب دورا في تمهيد الطريق لتمدد ايران في المنطقة ، وشكل جسر تواصل مع حلفاء ايران الاخرين .

*الدول المعارضة لبقاء النظام السوري:

- (١) السعودية وقطر:

إن دول الخليج تدخلت في الأزمة السورية منذ بداية الأحداث، حيث دعت لسفرائها في سوريا للتشاور وأطلق ملك السعودية "عبدالله بن عبد العزيز" دعوة للقيادة السورية توقف الدماء مابين الفوضى والاستقرار، حيث ان قطر لا يمكنها التدخل في سوريا بشكل يستقل في مجريات ما يحدث فيها.(برهومة : ٧٠)

العوامل الأساسية لموقف قطر والسعودية من الأزمة السورية:

أ- تخشى دول الخليج من توفر الأوضاع في سوريا يؤدي إلى تفكيك بنية المجتمع الدولي وحسب رأي دول الخليج أن إدارة النظام السوري وصل إلى حالة من عدم الاستقرار قد يؤدي إلى التمزق بالانقسام.

ب- تعرضت القيادات الخارجية إلى ضغط من قبل الشعبية المتعاطفة مع الشعب السوري، وشكل هذا دافع للقيادات الخليجية لخططها الهادفة لإسقاط النظام السوري(دحمان)

حيث قامت الدولتين باستخدام آلتها الإعلامية الضخمة بمحاولة تشويه صورة النظام السوري، واستخدمت أيضا وسائلها المختلفة لإسقاط النظام السوري،وقطر دعت إلى التدخل العسكري الخارجي لإنهاء الأزمة السورية.(القطارنة، ٢٠١٢: ٢٩)

- (٢) إسرائيل:

أصبحت سوريا طرف مباشر في معادلة إسقاط النظام السوري،أخذ الجيش الإسرائيلي بتأمين حدوده الشمالية استعداد لسقوط النظام السوري، وكانت مستعدة لأي خطر ينتج عن مجريات الأحداث في سوريا وعلى الأمن الإسرائيلي، الذي فرض نفسه على إدارة الصراع العربي الإسرائيلي ، إن ما يجري في الساحة السورية هو مواجهة للقوى الإقليمية التي تفرض خريطة للتوازن الإقليمي وأنماط جديدة للصراعات والتحالفات الإقليمية.(إدريس، ٢٠١٢: ٧٩-٨١)

المطلب الثالث محصلة الانعكاسات الأزمة السورية على الأردن

لقد عانى الأردن من الارتباكات التي حدثت في سوريا وفرضت الانعكاسات العسكرية والأمنية للأزمة السورية كثيرا من التهديدات على الأمن الوطني الأردني، فكان هناك تبادل لإطلاق النار بين القوات النظامية والمعارضة المسلحة على مقربة من الحدود واعدته من التهديدات التي جعلت الحدود في حالة استنفار أمني وعسكري من الأردن .

انعكاسات الأزمة السورية على الجانب الأمني :-

- (١) أن الأزمة السورية ستؤدي إلى اختلال كبير في ميزان القوى الإقليمية لصالح إسرائيل.
- (٢) التهديدات التي يرفضها وجود حزب الله والتنظيمات الإيرانية في داخل السوري .
- (٣) وجود تنظيمات إرهابية متشددة تدخل إلى الأردن لصفه لأجئ .
- (٤) ارتفاع معدلات الخروق الأمنية والخوف من ازدياد نسبه الجرائم .
- (٥) ان تدفق اللاجئين وانتشارهم أدى إلى رفع درجات التأهب لدى الأجهزة العسكرية وأمنية وحاله الاستعداد التي لهما تأثير على برامج الوحدات والمرتببات والتكلفة العالمية حيث بلغ معدل الجهد المبذول من قبل قوات حرس الحدود وحدهم (٢٥٠) آلية و (٨٥٦) فرد وضابط يوميا لحراسه الحدود .
- (٦) ازداد عمليات التهريب بسبب عدم السيطرة النظام السوري على الحدود ويتم يوميا ضبط كميات من الأسلحة وأجهزة اتصال لا يستهان بهما (مقابله وزير الداخلية حسين المجالي مع جريدة الرأي الأردنية: ٢٠١٣/٩/١٥) كذلك تم ضبط ٦ مليون حبة مخدرات من قبل قوات حرس الحدود.

انعكاسات الأزمة السورية على الجانب الاقتصادي

- (١) أصبح الطلب على استهلاك الطاقة كبير جدا وذلك نتيجة لتدفق اللاجئين السوريين بأعداد هائلة، ومما يحمل ذلك الميزانية الأردنية تكاليف كبيرة وازدادت مديونية الأردن بدرجة عالية جدا.
- (٢) تراجع قطاع النقل البري وحجم تدفق البضائع بين البلدين خاصة في المنتجات الزراعية الأردنية التي تضررت بشكل كبير.
- (٣) زادت الأزمة السورية من تفاقم المشكلة المائية وتبرز الحاجة لتوفير مصادر مائية جديدة ((ألقطاونه، (٢٠١٢)).

٤) قد شكل توفير الخدمات الصحية العلاجية للسوريين مجاناً المسجلين لدى المفوضية عبئاً كبيراً على الموازنة .

٥) يزيد من نسبة البطالة في الأردن بسبب منافسة السوريين للعمالة الأردنية في مختلف القطاعات حيث يكون عدد اللاجئين الذي يعيشون خارج المخيمات كبيرة جداً ويتمتعون بمزايا تنافسية عالية ويقدر عدد الأطفال السوريين العاملين في الأردن ٣٠,٠٠٠ طفل تقرير منظمة اليونسيف ١٢/١٠/٢٠١٣ .

٦) حصول الأردن على المساعدات من البنك الدولي وبعض الجهات المانحة .

انعكاسات على الجانب السياسي:

إن الأزمة السورية رفضت نفسها على الأردن بحكم الجوار وتدفق عدد اللاجئين السوريين، وكما ساهمت في زيادة الأعباء الاقتصادية على الأردن بدعم من حجم المساعدات الدولية، فإن الأردن كان ينادي بأن يتحمل المجتمع الدولي مسؤولياته تجاه الأزمة السورية في سوريا ؛ حيث أن هناك أهمية للبعد السياسي في الأمن الوطني وأن الأزمة السورية من أهم مصادر القلق للسياسة الداخلية والخارجية الأردنية وهي من أولويات الملك ومن اختصاصات الحكومة الأردنية وأهم الانعكاسات في هذه المجال-

١) ان الأردن تعرض لضغوطات سياسية خارجية لتقوم بتنفيذ اجندة سياسية بخصوص الأزمة السورية.

٢) ظهرت حالة من الانقسام بين القوى السياسية.

٣) التغييرات المتسارعة في العلاقات الدولية المؤثرة في الأزمة السورية وخاصة التقارب التركي الأمريكي والإيراني وتداعيات مؤتمر جنيف ٢ وانعكاساته في السياسة الإقليمية ومنها الأردنية.

٤) انشغال رأس الدولة جلالة الملك عبدالله الثاني بشرح أبعاد الأزمة السورية في المؤتمرات الدولية من خلال الاجتماعات الرسمية وتم التركيز على البعد الإنساني وعلى حجم المأساة السورية وانعكاساتها على الأردن.

٥) الحكومة الأردنية ركزت نشاطها الدبلوماسي على الصعيد الداخلي والخارجي لتوضيح تداعيات الأزمة السورية على الأردن ،حيث حققت الدبلوماسية الأردنية نجاح كبير في التعامل مع الأزمة رغم المواقف الدولية والإقليمية حول الأزمة.

انعكاسات الأزمة السورية على الجانب الاجتماعي والثقافي:

إن النظام السوري والعادات والتقاليد قد تتشابه مع القيم والتقاليد الاجتماعية الأردنية الى سهولة التأقلم مع المجتمع الأردني، إن اللجوء المفاجئ والضخم أدى إلى عملية إرباك المجتمع الأردني نتيجة هذا التدفق في

عدد اللاجئين السوريين وأوجد هذا اللجوء نوع من الفوضى نتيجة استقبال اللاجئين في محافظات الشمال، وأثر بشكل كبير على التركيبة الاجتماعية للمجتمع الأردني وتشكلت مشكله حقيقية.

قد أثر على الناحية التعليمية حيث بلغ عدد الطلاب السوريين المسجلين بالمدارس الأردنية ١٠٠ الف طالب وطالبة؛ مما أدى إلى توسع سريع في تكاليف التعليم والبنية التحتية وكلفة إضافية تبلغ ٢٠٠ مليون، وانخفض نوعية التعليم من خلال تقصير فترة الدراسة اليومية ، وتوسيع حجم الفصول الدراسية التي أصبحت ٣٦% من المدارس تعتبر مكتظة (خطة الصمود الوطني ٢٠١٤-٢٠١٦).

من ناحية المسكن: لقد اكتسح اللاجئين السوريين سوق الإسكان الأردني كون ٨٠% من اللاجئين السوريين يعيشون خارج المخيمات المخصصة لهم بسبب ذلك زاد الطلب على المساكن وأدى إلى ارتفاع أسعار الإيجارات في المملكة وخاصة في المحافظات الشمالية مما جعل الشباب يعزفون عن الزواج بسبب ارتفاع الأسعار وتكاليف المسكن.

من ناحية صحية: أدت الأزمة السورية إلى انتشار الأمراض وشكلت عبئاً على المرافق الصحية الأردنية ونقص في الأدوية مما أثر على نمو القطاع الصحي في الأردن (خطة الصمود الوطني ٢٠١٤-٢٠١٦).

الخاتمة

أدت الثورات التي حدثت في الوطن العربي إلى التأثير على الأردن بما يسمى بالربيع العربي، حيث أن الأردن من أكثر الدول التي عانت نتيجة استقبال عدد من اللاجئين من مختلف الدول العربية، نتيجة هذه الأحداث لقد تناولت هذه الدراسة موضوع أثر الأزمة السورية على الأمن الوطني الأردني ٢٠١١-٢٠١٨، والذي يعتبر ان الحرب في سوريا هو السبب المباشر في خلق أزمة للاجئين ولجأ ملايين السوريين إلى مختلف الدول المجاورة ومنها الأردن وكما أثرت على الأردن بمختلف المجالات والقطاعات خرجت الدراسة بالنتائج التالية:

١. تشكل الأزمة السورية تحدي حقيقيا للأمن الوطني الأردني في كل أبعاده السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، كما أن أعداد اللاجئين ساهمت في ارتفاع نسبة السكان في الأردن وتكلفة استضافة اللاجئين تقدر بأكثر من ٢,٥ مليار دولار سنويا.

٢. بينت الدراسة ان الأزمة السورية لها وجود مرتبط بالموقع الجغرافي مما جعل تدفق اللاجئين السوريين بأعداد كبيرة إلى الأردن .

٣. أظهرت الأزمة السورية موقف الأردن اتجاه الأزمة بتكفيل عدد من اللاجئين السوريين وهذا يدل على الحس العربي والقومي العالي عند الشعب الأردني .

٤. أثرت حالة عدم الاستقرار التي تعيشها الدول العربية تأثيرا سلبيا مباشر على الأردن.

٥. إن الطلب على خدمات البنية التحتية كبير جدا نتيجة اللجوء السوري إلى الأردن وأدى ذلك إلى خلق عدة أزمات منها اقتصادية وسياسية واجتماعية حيث ازدادت مديونية الأردن بشكل كبير وارتفاع معدلات البطالة .

٦. انعكست تأثيرات اللاجئين السوريين على الأردن بحالة عدم استقرار الأسعار وتفاقم مشكلتي الفقر والبطالة .

٧. تشكل التحديات السياسية الداخلية والخارجية أهم تحديات الأمن الوطني الأردني .

المراجع

أولاً : المراجع العربية:

١. أحمد، إبراهيم أحمد (٢٠٠٢)، إدارة الأزمات التعليمية في المدارس، الأسباب والعلاج، دار الفكر العربي، القاهرة.
٢. اروبا مترددة بشأن موقفها من الاحتجاجات العربية، نقلا عن www.tunisalwasta.com تاريخ الزيارة ٣٠ كانون أول ٢٠١٣، الساعة ١٨:٠٠.
٣. الإستراتيجية الوطنية للطاقة، صحيفة الرأي (صفحة الاقتصاد، ص٣٣-٣٥)، العدد (١٣٥٨١). الاحتجاجات الأردنية ٢٠١١-٢٠١٢، الموسوعة الحرة، ٢٠١٣، نقلا عن <http://ar.wikipedia.org>:ل
٤. انس ضمرة، مختصون: ملف الطاقة اكبر تحديات الاقتصاد الوطني في ٢٠١٣، ٢٠١٣ نقلا عن <http://www.jortoday.net>:
٥. البزاز، حسن (٢٠٠١)، إدارة الأزمة بين نقطتي الغليان والتحول، ط١، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
٦. بكر، علي، ٢٠١٤، العنف في العراق وصعود النمط الداعشي، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩٨، المجلد ٤٩.
٧. بيومي، علي، ٢٠٠٤ دور الصفوة في اتخاذ القرار السياسي، دار الكتاب الحديث، مصر.
٨. التحديات التي تواجهها التنمية الثقافية في الأردن، ٢٠١٣، نقلا عن: <http://www.culture.gov.jo>
٩. تقرير حالة الفقر في الأردن ٢٠١٠ وتقرير نوعية الحياة في الأردن ٢٠٠٢-٢٠١٠، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، -١٢-٣٠-٢٠١٢، نقلا عن: <http://www.mop.gov.jo>
١٠. جهاد الزغول، دور الأحزاب السياسية في الأردن، ٢٠١٣، نقلا عن: <http://jordanzad.com>
١١. حالة البطالة في الأردن ٢٠١٠، دائرة الإحصاءات العامة، مديرية الإحصاءات العامة، قسم إحصاءات العمل، ايار ٢٠١١.
١٢. حبيب، مجدي، ١٩٩٧ سيكولوجية صنع القرار، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.
١٣. حجي، احمد إسماعيل، (١٩٩٨)، الإدارة التعليمية والإدارة المدرسية، دار الفكر العربي، القاهرة.

١٤. حسين، عبد الرزاق عباس (١٩٧٦)، الجغرافية السياسية مع التركيز على المفاهيم الجيوبولتيكية، مطبعة اسعد بغداد
١٥. حسين، وجدي محمود (د.ت)، العلاقات الاقتصادية الدولية، الإسكندرية: دار الجامعات المصرية.
١٦. حقي سعد، مبادئ العلاقات الدولية، ٢٠١٢، ط٤، دار اوائل للنشر والتوزيع الأردن، عمان.
١٧. حقي، توفيق (د.ت)، مبادئ العلاقات الدولية، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
١٨. الحمود: تراجع القطاع الزراعي يزيد محنة الأمن الغذائي في الأردن ١٧
١٩. الخضري، محسن احمد، (٢٠٠٣)، إدارة الأزمات، القاهرة، مجموعة النيل العربية.
٢٠. الخوالدة عبد السلام، إدارة الأزمات وفن التفاوض، ٢٠١٣، دار أوائل للنشر والتوزيع الأردن، عمان.
٢١. دائرة الإحصاءات العامة، مديرية المسموح الأسرية، ٢٠١٣، الإحصاءات: معدل البطالة ١٢.٨% خلال الربع الأول من عام ٢٠١٣.
٢٢. الدليمي، عبد الرزاق، (٢٠١٠). الدعاية والإرهاب. عمان-الأردن: دار جرير للنشر والتوزيع.
٢٣. السعدون، حميد (١٩٩٩)، العولمة وقضاياها، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية: دار وائل للنشر.
٢٤. السلمي، علي، ١٩٧١، العلوم السلوكية في التطبيق الإداري، دار المعارف، القاهرة.
٢٥. السميرات، عبد الصمد احمد، ٢٠١١-٢٠١٧، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت.
٢٦. السويدي، جمال سند (١٩٩٩)، قمة ابو ظبي والمتغيرات الإقليمية، في: جمال سند السويدي، محرر: مجلس التعاون لدول الخليج العربية على مشارق القرن الحادي والعشرين، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.
٢٧. صادق، دولت وآخرون (د.ت)، الجغرافيا السياسية، (ط٣)، القاهرة، جمهورية مصر العربية: مكتبة الانجلو المصرية.
٢٨. صالح، حسن عبد القادر (١٩٧٦)، المظهر الجغرافي لقوة الدولة، (ط١)، الجامعة الأردنية، المملكة الأردنية الهاشمية.
٢٩. صحيفة الرأي الأردنية، التنمية الزراعية العدد ١٣٦٧٨، تاريخ ٢٠٠٨/٣/١٩ م.
٣٠. صحيفة الرأي الأردنية، العدد (١٢٧٧١)، تاريخ ٢٠٠٥/٩/٨ م.

٣١. طشطوش، هائل المولى (٢٠٠٩)، الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.

٣٢. الظاهر، نعيم إبراهيم ١٩٩٥، سياسة بناء القوة في الأردن، وزارة الثقافة، عمان.

٣٣. العامري، ممدوح سليمان (٢٠٠٨) العلاقة بين الصحافة الأردنية والأمن الوطني، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان.

٣٤. عباس رشدي العماري: "إدارة الأزمات في عالم متغير"، القاهرة مركز الاهرام للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٩٩٣م، ص: ٧-٨.

٣٥. عبدالله، محمد أمين (١٩٧٧)، في أحوال الجغرافيا السياسية، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.

٣٦. العزام، عبد المجيد، ١٩٩٨ عملية صنع السياسة الخارجية الأردنية، وزارة الثقافة، عمان.

٣٧. العضائيلة، أمين، (٢٠١٢) تعديلات دستور ١٩٥٢ وأثرها على تنظيم السلطات في الأردن، بحث منشور على الموقع الإلكتروني (الدليل الإلكتروني للقانون العربي).

٣٨. العلام، الهام عبد الرحيم ٢٠١٥، أثر التحديات الإقليمية على الواقع الجيوسياسي الأردني ٢٠٠٠-٢٠١٥، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان.

٣٩. عميش، يوسف (٢٠٠٨م)، الكوارث المتوقعة بسبب البيئة والمناخ، صحيفة الرأي الأردنية، العدد ٣٨٧٢، تاريخ ٢٩/٩/٢٠٠٨م

٤٠. العناقرة، محمد محمود خلف والبواعنة، لؤي إبراهيم سليمان (٢٠٠٧). التربية الوطنية، الطبعة الأولى، اربد: المركز القومي

٤١. العويمري، حسن عبدالله والعويمر، وليد عبد الهادي (٢٠٠٩). التربية الوطنية، الطبعة الأولى، معان، دار زيد الكيلاني للنشر والتوزيع.

٤٢. غازي التوبة، الثورة السورية: الأسباب والتطورات، دراسة قدمت إلى مؤتمر الأمة الإسلامية في استامبول في ١-٧-٢٠١٢

٤٣. غيفورد، ليندسي، ٢٠١٢ جذور الغضب المتشابكة في سوريا، "مؤسسة العلوم الوطنية" لوس

انجلوس، <http://Arabic.carnegieendowment.org>

٤٤. فرانسيس، جوزيف، مور لايبة وكولينز (١٩٨٣)، صناعة الجوع: خرافة الندوة، ترجمة احمد حسان، عالم المعرفة، الكويت، (٦٤) نيسان.

٤٥. القطاطشة، محمد (٢٠٠١م)، العولمة، عمان: المملكة الأردنية الهاشمية.

٤٦. محافظة، محمد عبد الكريم وآخرون، (٢٠١٠) التربية الوطنية، الطبعة الثامنة، الجامعة الهاشمية.

٤٧. معهد بحوث الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية (١٩٩٧)، حالات فوضى الآثار الاجتماعية للعولمة، ترجمة عمران ابو حجلة، مراجعة هشام عبدالله، بيروت

٤٨. المقلد، ماهر ٢٠١٤، سوريا من يهتم، صحيفة الأهرام، عدد ٤٦٧٦٧، القاهرة.

٤٩. المقلد، إسماعيل جبري، ١٩٨٢. نظريات السياسة الدولية، جامعة الكويت، الكويت.

٥٠. المقلد، إسماعيل صبري، ١٩٩٨٢، نظرية السياسة الدولية، جامعة الكويت، الكويت.

٥١. موسى شتيوي، تحدي الإصلاح يفرض على الأحزاب السياسية إجراء مراجعات واسعة ٤-٤.

٢٠١٣ نقلًا عن: <http://www.jcs.org/>

٥٢. ناظم رشم معتوق، أثر العوامل السياسية في حركات التغيير في العالم العربي ٢٠١١، جامعة البصرة، نقلًا عن: www.philadelphia.edu.jo، ص٢، تاريخ الزيارة ١٨ شباط ٢٠١٢، الساعة ١٢:٣٠.

٥٣. هلال، محمد عبدالغني، (١٩٩٦)، مهارات إدارة الأزمات بين الوقاية والسيطرة عليها، مركز تطوير الاداء والتنمية، القاهرة.

٥٤. الوزاني خالد ٢٠١٢، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لأزمة اللاجئين السوريين على الاقتصاد الأردني، المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٥٥. الوزاني، خالد ٢٠١٣، محاضرة في كلية دفاع الوطن. ١٩ أيلول ٢٠١٣، نقلًا عن

الموقع: www.rjndc.edu

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- ١) Christopher, Benjamin (١٩٩٣). American Hegemony without An Enemy foreign policy No. ٩٢, Fall, U.S.A.
- ٢) <http://harakawahida.files.wordpress.com>
- ٣) <http://www.alsawt.net>
- ٤) Steven, Spiegel (١٩٧٢). **Dominance and Diversity the international hierarchy**, Little Brown and Company, Inc., U.S.A.
- ٥) Wendezel, Robert (١٩٧٧). **International Relation: A policy maker focus**, John Wiley and Sons, Inc., U.S.A